جامعة يحي فارس –المدية–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الاعلام والإتصال وعلم المكتبات

عنوان المذكرة:

دور الإعلام الأمني في التوعية والوقاية من مخاطر الجريمة الإلكترونية

" المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر أنموذجا"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: سمعي بصري

من إعداد الطالبين:

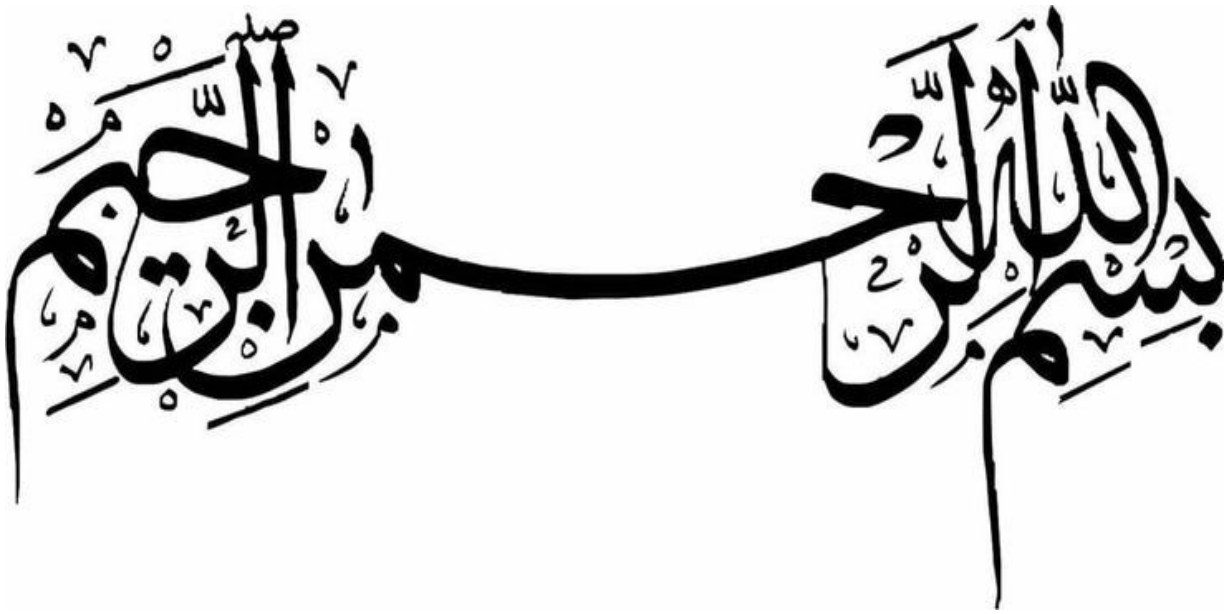
محمد رحموني

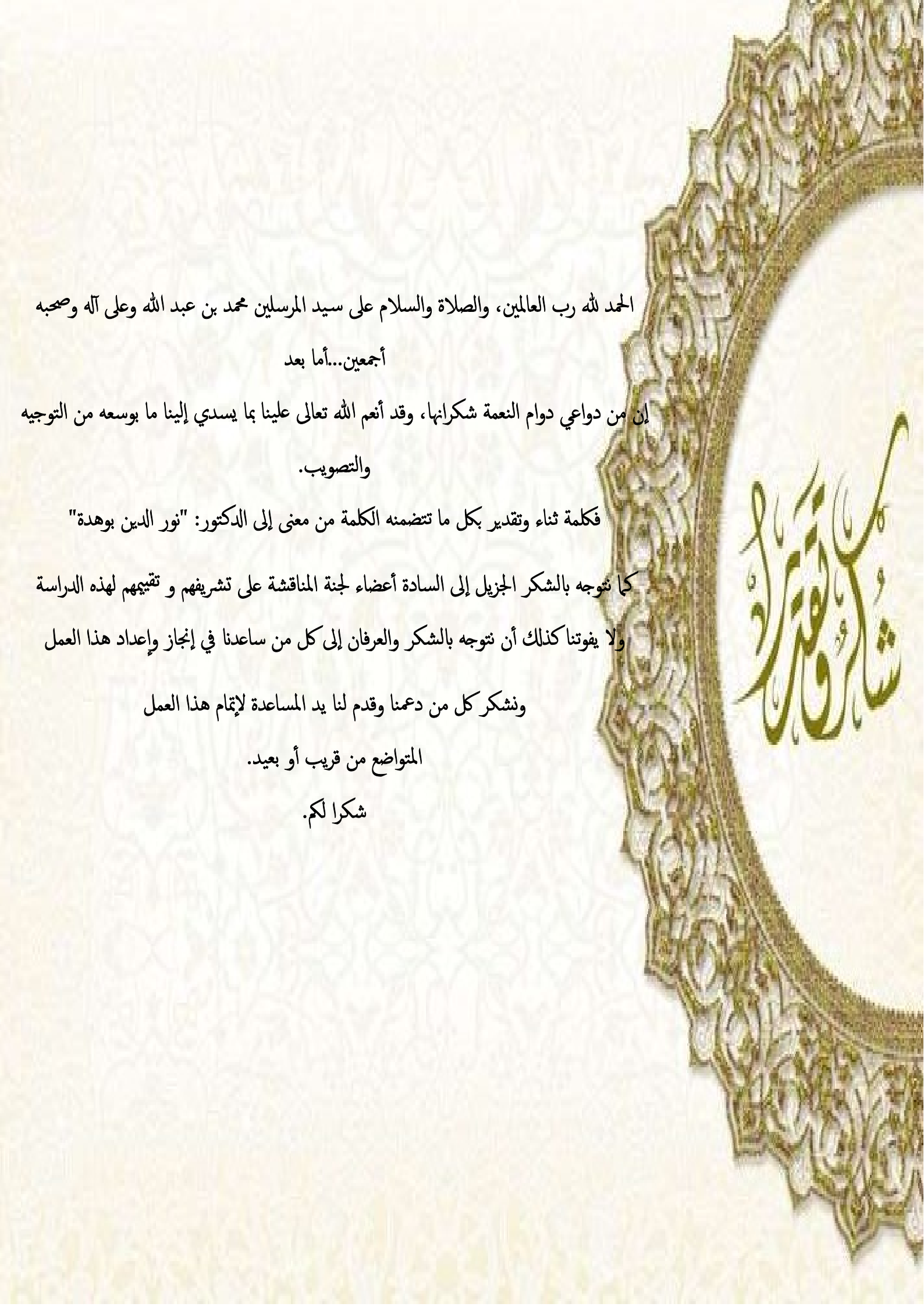
عدلان مرازي

الأستاذ المشرف:

أ.د بوهدة خير الدين

الموسم الجامعي: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين...أما بعد

إن من دواعي دوام النعمة شكرانها، وقد أنعم الله تعالى علينا بما يسدي إلينا ما بوسعه من التوجيه والتصويب.

فكلمة ثناء وتقدير بكل ما تتضمنه الكلمة من معنى إلى الدكتور: "نور الدين بوهدة"

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم و تقييمهم لهذه الدراسة

ولا يفوتنا كذلك أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا في إنجاز وإعداد هذا العمل

ونشكر كل من دعمنا وقدم لنا يد المساعدة لإتمام هذا العمل

المتواضع من قريب أو بعيد.

شكرا لكم.

خطـة الدراســة

مقدمة

الإطار المنهجـــــي

1- إشكالية الدراسة

2- تساؤلات الدراسة

3- أهداف الدراسة

4- أهمية الدراسة

5- منهج الدراسة وأدواته

6- مجتمع البحث وعينته

7- تحديد المصطلحات

8- الدراسات السابقة

الإطار النظـــــري

الفصل الأول: ماهية الإعلام الأمني والجريمة الإلكترونية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الإعلام الأمني

المطلب الأول: مفهوم الإعلام الأمني

المطلب الثاني: خصائص الإعلام الأمني

المطلب الثالث: مصادر الإعلام الأمني وأهدافه

المطلب الرابع: أركان الاعلام الأمني واستراتيجيته

المبحث الثاني: ماهية الجريمة الإلكترونية

المطلب الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية وتطورها

المطلب الثاني: خصائص الجريمة الالكترونية

المطلب الثالث: أنواع الجريمة الإلكترونية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإعلام الأمني ومكافحة الجريمة الالكترونية

تمهيد

المبحث الأول: آليات الإعلام الأمني للتوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية

المطلب الأول: أساليب الإعلام الأمني في للوقاية من الجريمة الإلكترونية

المطلب الثاني: إستراتيجيات الإعلام الأمني للحد من الجريمة الإلكترونية

المطلب الثالث : المعوقات التي تحد من فاعلية الإعلام الأمني في التوعية والوقاية من الجريمة الالكترونية

المبحث الثاني: الإعلام الأمني والأطر المؤسساتية والعلمية في مكافحة الجريمة الإلكترونية بالجزائر

المطلب الأول: حملات الاعلام الأمني

المطلب الثاني : الأجهزة المختصة في متابعة الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري

المطلب الثالث : الحلول العلمية في مكافحة الجريمة الالكترونية

خلاصة الفصل

الاطار التطبيقـــــي

تمهيد

1- لمحة عن الشرطة الجزائرية

2- تحليل لإحصائيات الشرطة الجزائرية خلال سنتي 2023/2022

3- مناقشة نتائج المقابلة

4- النتائج العامة للدراسة

الخاتمة

مقدمـة

مقدمة

أدى التسارع الهائل في التقدم التكنولوجي الذي يجتاح العالم في وقتنا الحاضر نتيجة تطور الفضاء الإلكتروني ووسائل الإتصال الحديثة عبر شبكة الانترنت إلى ظهور أشكال جديدة من الجرائم في صورة الجريمة الإلكترونية التي لم تعد تقتصر على إقليم أو دولة بعينها بل دخلت كل بيت وأصبحت تهدد كل فرد في المجتمع.

وانطلاقا من اعتبار المواطن لب العملية الأمنية ومحورها في المفاهيم الأمنية الحديثة اتجهت الأجهزة الأمنية في مختلف دول العالم الى بناء سياسات ومقاربات أمنية تسعى إلى اشراك المواطن في عملها الأمني للوقاية من أشكال جديدة من الجريمة التي اتخذت صفة إلكترونية من خلال توظيف الإعلام ووسائله التقليدية والبديلة يمثل الإعلام وسيلة ضبط ناعمة لنشر وتفعيل الوعي والأمن، ويؤدي دوره في دعم عمل الجهات الأمنية لبناء علاقات إنسانية إجتماعية مع مختلف أطياف المجتمع وكسر جمود العلاقة بين أجهزة الأمن والمواطن من أجل كسب الرهان في زيادة الوعي بمخاطر كل الجرائم المستحدثة المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال التي عرفت إرتفاعا لافتا في السنوات الأخيرة الماضية في إطار ما يسمى بالإعلام الأمني الذي يعتبر من المصطلحات الحديثة التي ذاعت وتبوأت مكانة بين مختلف أساليب الإعلام النوعي وهو كل ما تقوم به الجهات الأمنية من أنشطة إعلامية وتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته ويمكن تحقيق هذا بمساعدة وسائل الإعلام المقروءة والممسموعة والمرئية كالمجلات الأمنية والمواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الإجتماعي والحملات الإعلامية الصادرة عن المؤسسات الأمنية التي تهدف الى تنوير الرأي العام للوقاية من الجريمة الإلكترونية.

ولهذا فإن هذه الدراسة تسعى لتلسيط الضوء على هذا الموضوع الحيوي والعملي المتمثل أساسا في بحث دور الإعلام الامني وأنجع الأساليب والإستراتيجيات المستخدمة للوقاية من الجريمة الإلكترونية من خلال تحليل البيانات الكمي والنوعي لمختلف الأنشطة الإعلامية للمصلحة المركزية للإتصال والصحافة بالمديرية العامة للأمن الوطني

حيث اتبعنا خطة بحث شملت مجموعة مراحل بدأت بتقسيم الدراسة إلى ثلاث أطر:

إطار منهجي خاص بمنهجية الدراسة الذي تضمن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها أهدافها وأهميتها اضافة الى منهج وأدوات الدراسة والدراسات السابقة وإطار نظري أنجزنا فيه فصلين ، الفصل الأول بعنوان ماهية الإعلام الامني والجريمة الإلكترونية، أما الفصل الثاني فقد تناول مصلحة الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة الإلكترونية الذي تضمن استراتيجية وأساليب ووسائل مصالحة الإعلام الأمني للوقاية من الجريمة الإلكترونية بالإضافة الى الأجهزة المختصة في متابعة الجريمة الإلكترونية والحلول العلمية، ثم الإطار التطبيقي الذي خصص لتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها، وفي الأخير نختم البحث بحوصلة عامة عن الدراسة.

الإطار المنهجي

➢ **إشكالية الدراسة**

عرفت المجتمعات البشرية المعاصرة تطورا علميا كان مصاحبا لتطور لافت في الوسائل التكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال والتواصل الإجتماعي وهو ما يعكسه التوسع الكبير في استخدام وسائل التواصل الإلكترونية والإنترنت من قبل جميع شرائح المجتمع بل وأصبح الإعتماد عليها كثيرا في مجالات الحياة سواءا الإقتصادية أم الإجتماعية أم الخدماتية أو في جوانب التواصل والإتصال ما جعلها تكسب أهمية كبرى بالنسبة الى أفراد المجتمع حيث أصبحت تشكل مصلحة من مصالح المجتمع الأمر الذي فتح المجال لإستخدامات غير مشروعة وضعت المجتمعات والحكومات أمام أشكال جديدة من الجرائم في صورة إلكترونية تشمل التسلل للمواقع وفك الشيفرات واستغلال البيانات بصورة غير أخلاقية أو سرقة الأموال والمعلومات والنصب وانتهاك الأمن والخصوصية وغيرها من الظواهر السلبية. وتعتبر الجزائر من الدول التي تسهر على مكافحة الجريمة الإلكترونية بجميع أشكالها، حيث سعت مؤسساتها على إختلاف الهيئات التي تنتمي اليها بمكافحة الجريمة الإلكترونية من خلال التشريعات والقوانين أو من خلال مؤسساتها الأمنية المختلفة التي ركزت على جانب الإعلام الأمني لمكافحة الجرائم الإلكترونية المنتشرة في السنوات الأخيرة و التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على إستقرار المجتمع الجزائري والشرطة الجزائرية من بين الأجهزة الأمنية التي اتبعت نمطا إعلاميا يهدف إلى رفع مستوى الوعي الجماهيري وتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي من خلال المصلحة المركزية للاتصال والصحافة للوقاية من الجرائم الإلكترونية وهو ما يدفعنا إلى محاولة البحث عن أهمية ودور الإعلام الأمني في حماية الأفراد والمجتمع من هذه الجرائم الإلكترونية وتطوير الإعلام الأمني وفعاليته في التوعية والوقاية من هذا النوع من الجرائم من خلال طرح الإشكال التالي:

ما هو دور الاعلام الأمني، الذي تمارسه المديرية العامة للأمن الوطني، للتوعية والوقاية من الجريمة الالكترونية في الجزائر؟

➢ **تساؤلات الدراسة:**

على ضوء الإشكالية المطروحة نطرح أسئلة فرعية منها:

– ما هي الاستراتيجيات التي يتبعها الإعلام الأمني بالمديرية العامة للأمن الوطني للوقاية والتوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية؟

– ما مدى فعالية هذه الاستراتيجيات في زيادة وعي الجمهور بمخاطر الجرائم الإلكترونية وسبل الوقاية منها؟

– ما هي التحديات التي تواجه مصلحة الإعلام الأمني في تنفيذ برامجها للتوعية والوقاية من مخاطر الجريمة الالكترونية؟

– كيف يمكن تحسين جهود الإعلام الأمني لتحقيق نتائج أفضل في الوقاية والتوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية؟

➢ **أهداف الدراسة**

بمرور الوقت تزداد التحديات الأمنية تعقيدا وتنوعا مع التقدم التكنولوجي المتسارع بزيادة تواجد الأفراد والمؤسسات على الإنترنت يأتي هذا البحث في سياق العالم المعتمد على الفضاء الإلكتروني ونحن على أعتاب عصر إلكتروني على كل المستويات، حيث يتعرض الأفراد والمؤسسات لتهديدات الجريمة الإلكترونية بمختلف أشكالها.

فمن خلال تحليل دور مصلحة الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة الإلكترونية تهدف هذه الدراسة إلى:

– تحديد الاستراتيجيات المستخدمة من قبل مصلحة الإعلام الأمني في الشرطة الجزائرية للوقاية من الجرائم الإلكترونية وهذا لفهم النهج الذي تتبعه الشرطة الجزائرية في مكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال الإعلام الأمني.

– تقييم فعالية هذه الاستراتيجيات في زيادة وعي الجمهور بمخاطر الجرائم الإلكترونية وسبل الوقاية منها ومدى نجاح هذه الاستراتيجيات في توعية الجمهور وتعزيز معرفتهم بالجرائم الإلكترونية وكيفية الوقاية منها.

– استكشاف التحديات التي تواجه مصلحة الإعلام الأمني في تنفيذ برامجها التوعوية وتحديد العقبات التي تعرقل جهود الإعلام الأمني في مكافحة الجرائم الإلكترونية، سواء كانت مادية أو تقنية أو بشرية.

– اقتراح تحسينات لتعزيز جهود الإعلام الأمني في الوقاية من الجرائم الإلكترونية وتقديم توصيات مبنية على البيانات التي تم جمعها لتحسين فعالية الإعلام الأمني في مكافحة الجرائم الإلكترونية.

– تحليل واقع الإعلام الأمني في الجزائر ومدى قدرته على التعامل مع التحديات المعاصرة في مجال الجرائم الإلكترونية.

– فهم كيفة تأثير البرامج التوعوية على تصرفات الجمهور ومدى تبنيهم للإجراءات الوقائية ضد الجرائم الإلكترونية.

- **أهمية الدراسة**

إن أهمية أي بحث علمي أو دراسة علمية يقوم بها الباحث تتوقف على مدى قيمة الظاهرة موضوع الدراسة وجوهرها العلمي وما يمكن أن تحققه من فائدة في وقتنا الحاضر وهذه الدراسة تتناول موضوعا من المواضيع الحيوية التي لها تأثيراتها وعواقبها المباشرة وغير المباشرة على الأفراد، فكل من يستخدمون الفضاء الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات هم عرضة وهدف للجرائم الإلكترونية لذلك تتجلى أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب مهمة، تتعلق بالمجتمع العلمي والمجتمع العام على حد سواء.

– المساهمة في الأدبيات الأكاديمية وتطوير نظريات أو نماذج جديدة حول كيفية استخدام الإعلام الأمني كأداة فعالة في مكافحة الجرائم الإلكترونية.

* دعم المؤسسات الأمنية و توفير توصيات عملية يمكن أن تساعد الشرطة الجزائرية وغيرها من الأجهزة الأمنية في تحسين إستراتيجياتها الإعلامية للوقاية من الجريمة الإلكترونية وتحديد التحديات التي تواجه مصلحة الإعلام الأمني، مما يمكّن من وضع استراتيجيات أكثر فعالية لمواجهتها.

*يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة لتحسين الإستراتيجيات وتطوير سياسات جديدة أو تحسين السياسات القائمة المتعلقة بالإعلام الأمني والجرائم الإلكترونية مما يساعد على تحقيق نتائج أفضل .

*توجيه برامج التدريب بحيث يستفيد القائمون على تدريب كوادر الإعلام الأمني من نتائج هذه الدراسة لتطوير برامج تدريبية تركز على جوانب محددة لتحسين الأداء.

* حماية المجتمع من خلال تحسين استراتيجيات الوقاية من الجريمة الإلكترونية، يساهم بحثك في حماية الأفراد والمؤسسات من الأضرار الناجمة عن هذه الجرائم تعزيز ثقة الجمهور في الأجهزة الأمنية، مما ينعكس إيجابيًا على التعاون بين المجتمع والشرطة.

من خلال هذه الجوانب المتعددة، يتضح أن هذه الدراسة تحمل قيمة كبيرة ويمكن أن تحدث تأثيرًا ملموسًا على مستويات متعددة، بدءًا من تحسين الأداء الأمني إلى تعزيز الوعي العام والمساهمة في الأبحاث الأكاديمية

- **منهج الدراسة وادواتها**

أولا: منهج الدراسة

لكل دراسة وبحث علمي منهج خاص يعتمده الباحث، وذلك حتى يعطي مصداقية وموضوعية أكثر للنتائج المتوصل إليها في نهاية الدراسة.

حيث عرفه موريس أنجرس على انه مجموعة الإجراءات والطرق الدقيقة المعتمدة من اجل الوصول إلى نتيجة وهدف معين[1] ، ويعرف أيضا على انه مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم

[1] موريس أنجرس ,**منهجية البحث العلمي في العلوم الإسلامية** ,ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون ،دار القصبة للنشر ، ط02، الجزائر، 2004-2006، ص36

وضعها، من اجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر التي يهتم بها الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية[1].

وعليه فان اختيار المنهج يتوقف على طبيعة الموضوع المدروس، لهذا فان دراستنا تطلبت الاعتماد على المنهج الوصفي ، الذي يعرف على انه أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة على ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترات زمنية معلومة من اجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية.[2]

بالإضافة إلى المنهج الوصفي ، الذي يقوم بوصف الظاهرة وصفا دقيقا من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها للوصول لأسباب الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، من أجل استخلاص النتائج والتنبؤ بسلوك الظاهر.[3]

ثانيا: أدوات الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على أداة المقابلة حيث تعرف كالتالي:

المقابلة: المقابلة عبارة عن وسيلة شفوية، عادة تكون مباشرة، هاتفية أو تقنية، لجمع البيانات يتم من خلالها سؤال فرد، خبير عن معلومات لا تتوفر عادة في الكتب أو المصادر الأخرى. والمقابلة أيضا هي مواجهة بين القائم بالمقابلة وبين شخص أخر أو عدة أشخاص.[4]

ولقد تم تصميم أسئلة المقابلة بعناية لتغطية الجوانب المختلفة للدراسة، مثل الاستراتيجيات المتبعة، فعالية هذه الاستراتيجيات، التحديات التي تواجهها المصلحة، وسبل تحسين الجهود المستقبلية.

ملاحظة منهجية حول سرية المقابلات:

---

[1]محمد عبيدات وآخرون ،**منهجية البحث العلمي ،القواعد والمراحل والتطبيقات** ،عمان ،دار وائل للطباعة والنشر، ط02، 1999، ص35

[2]ذوقان عبيدات وآخرون ،**البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه** ،دار المجد لاوي للنشر ، ط01، عمان، 1982، ص133

[3]معوض عبد الغني وآخرون ، الأسس العلمية لكتابة رسالة ماجستير ودكتوراه ، مكتبة أنجلو المصرية ،القاهرة، ط2، 1992، ص51

[4]مرجع نفسه، ص28

نظرًا للطابع الأمني الحساس للجهة محل الدراسة، فقد التزمنا بالحفاظ على سرية هوية الإطارات الأمنية الذين شاركوا في المقابلات، وذلك احترامًا لأخلاقيات البحث العلمي ومراعاةً لطبيعة مناصبهم. حيث تم الاكتفاء بالإشارة إلى صفتهم العامة:

– ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال

–ممثل عن مديرية الأمن العمومي

–ممثل عن مصلحة العلاقات العامة

دون الكشف عن أسمائهم أو مناصبهم الدقيقة.

- **مجتمع البحث وعينته**

أولا: مجتمع البحث

لكل بحث علمي مجتمع تدور حوله الدراسة، إلا أنه عادة ما يواجه الباحثين مشكلة الاعداد الكبيرة لمجتمع البحث مما يترتب عليه تحديد او حصر عدد صغير من المفردات بما يسمى بعينة البحث.

إنّ المقصود بمجتمع البحث:" كل العناصر المراد دراستها، إن السحب جزء من المجتمع الدراسة يطلق عليه اسم العينة، و العملية التي تتم بهذا الشكل يطلق عليها المعاينة".[1]

كما تعرّفه الباحثة "**مادلين قرافيتز**" أنه:" مجموعة العناصر له خاصية، أو عدة خصائص مشتركة، تميزها عن غيرها من عناصر أخرى، و التي يجري عليها البحث العلمي."[2]

ومجتمع البحث في دراستنا هذه يشتمل على عينة من مسؤولي المديرية العامة للأمن الوطني

ثانيا: عينة البحث

تم استخدام العينة القصدية لاختيار المشاركين في المقابلات من المسؤولين في المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر هذه العينة تشمل:

–ممثل عن مصلحة الاعلام والاتصال بالمديرية العامة للأمن الوطني

–ممثل عن مديرية الأمن العمومي بالمديرية العامة للأمن الوطني.

---

[1]– منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، دار المسيرة و التوزيع، عمان، 2007، ص91.

[2]– موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص298.

-ممثل عن مصلحة العلاقات العامة بالمديرية العامة للأمن الوطني.

تم اختيار هؤلاء المسؤولين بناءً على معرفتهم المتعمقة وخبراتهم المباشرة في مجال الإعلام الأمني والجرائم الإلكترونية.

4- تحديد المصطلحات

المفهوم عبارة عن رمز أو فكرة تعبر عن أشياء في الواقع أو الذهن وعليه فان المصطلحات التي تتضمنها دراستنا تستوجب تحديدا لمفاهيمنا:

➢ **الإعلام**

لغة :علم علما الرجل: حصلت له حقيقة العلم، وعلم الشيء عرفه وتيقنه، واعلمه الأمر، وبالأمر اطلع عليه .

اصطلاحا :من أشهر تعريفات الإعلام ما وصفه العالم الألماني اوتوجروث بقوله : الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها ولميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه. كما عرفه الشنقيطي، بأنه نشر الأخبار والمعلومات والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة، وتزويد الجماهير بأكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة والحقائق الواضحة الذي يمكن التثبت من صحتها ودقتها.[1]

التعريف الإجرائي : الإعلام هو عملية نشر وقائع و أحداث، ومحاولة إيصال رسائل إلى مجتمع يختلف من النواحي الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، ويستخدم في ذلك الصوت والصورة حتى يحصل تفاعل بين الجماهير.

➢ **الأمن**

[1] إيهاب ربحي الغصيب أحمد،**اثر الإعلام الأمني على أداء العاملين في الأجهزة الأمنية في قطاع غزة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال ،الجامعة الإسلامية بغزة ،عمادة الدراسات العليا ،كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال سنة 2012، ص9

لغة :كمنطق وكلمة الأمن في اللغة العربية معان متعددة، فهي تعني سكون القلب، وراحة النفس، والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف، كما تعني الأمانة والصدق. ولهذا فان الأمن يعني بالانجليزية الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطرة, كما جاء في لسان العرب أمن الأمان والأمانة، بمعنى قد أمنت، فانا أمن وأمنت غيري من الأمن والأمان .

والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق ضد التكذيب يقال أمن به قوم وكذب به قوم.

اصطلاحا :عرفه عبد الله بأنه الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة، ووقايتهما من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي من خلال ممارسة الدور الوقائي القمعي والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر.

كما عرفه علي بأنه الحالة التي تتوفر حين لا يقع في البلاد إخلال بالنظام، إما في صورة جرائم يعاقب عليها، واما في صورة نشاط خطر يدعو إلى اتخاذ تدابير لوقاية، والأمن لمنع هذا النشاط الخطر من أن يترجم نفسه إلى جريمة من الجرائم.[1]

التعريف الإجرائي :انه مجموعة من التخطيطات والاستراتيجيات والقوانين التي تنصها الدولة من أجل الحفاظ على الاستقرار وتحقيق السلم بين شعبها.

➢ **الإعلام الأمني**

إعلام متخصص يمكن الأجهزة الأمنية من الوصول إلى جمهورها المستهدف عبر القنوات و الوسائل الإعلامية المتعددة، من خلال خطط وبرامج إعلامية أمنية مدروسة وفق أبعاد إستراتيجية تصاغ في قوالب وأشكال تابعة من وحدات المجتمع وثقافته لترسيخ رسالتها الإعلامية الأمنية في المجتمع، بهدف تحرير مشاركة المواطن المقيم في جهودها الأمنية لتحقيق الآمن والاستقرار والوقاية من مخاطر الجريمة وأثارها السلبية [2].

---

[1]محمود عزت اللحام وآخرون ، المرجع السابق، ص42

[2]عبد الله بن سعود بن محمد السراني و عقيد مظلي ،**دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة** ، بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الفترة 11-2011/07/13، ص7

التعريف الإجرائي :هو إعلام متخصص في نشر وبث برامج إعلامية أمنية إلى جمهورها، عبر وسائل إعلامية مختلفة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والوقاية من الجرائم.

➢ **الجريمة الالكترونية:**

هي من الجرائم التي ترتكب بواسطة الحاسوب إلى الجرائم التي ترتكب بأي نوع من المعدات الرقمية وتعرف الجرائم الالكترونية على أنها الجرائم التي ترتكب باستخدام الحاسوب والشبكات والمعدات التقنية مثل الجوال [1].

التعريف الإجرائي :هي ارتكاب سلوك إجرامي مخالف للقوانين والذي يترتب عليه عقوبات

5- الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

عبد الله بن سعد الهيدب ، دور الإعالم الأمني في الوقاية من الجريمة: دراسة تطبيقية على المجلات الأمنية الصادرة بمدينة الرياض، 1999م.

ناقش البحث مختمف سبل الوقاية من الجرائم بأسلوب وقام بتحليل مضمون ثلاث مجلات أمنية سعودية صادرة بمدينة الرياض، بهدف قياس مدى إسهامها في التوعية والوقاية من الجريمة.

وتضمن الجانب النظري من الدراسة توضيحًا لمفهوم الإعلام الأمني، أهدافه وخصائصه، وعلاقته بالاتصال الجماهيري، مع التركيز على دوره التوعوي في الوقاية من السلوك الإجرامي داخل المجتمع، إلى جانب عرض موجز للمفاهيم المرتبطة بالجريمة والعوامل المؤثرة فيها .

أما الجانب التطبيقي، فقد تناول تحليلًا مضمونيًا لمحتويات المجلات الأمنية من حيث طبيعة المواضيع المعالجة، والأساليب الاتصالية المستخدمة، ومدى تنوع الخطاب الأمني. وقد توصل الباحث إلى أن هذه المجلات تسهم في نشر الوعي الأمني، لكنها تعاني من محدودية التفاعل مع القضايا الميدانية، كما أن بعض مضامينها تفتقر إلى مواكبة التطورات التكنولوجية والإعلامية المتسارعة.

وخلص الباحث من خلال الدراسة النظرية لأهمية الصحافة التخصصية، ومنها الصحافة الأمنية من خلال تحميل القسم الأول حول الإعلام بوصفه أبرز ميادين الاتصال، كما أوضح الباحث في هذا

[1] أسمهان بوضياف ،**الجريمة الالكترونية والإجراءات التشريعية لمواجهتها في الجزائر** ،المسيلة ،العدد11، 2018، ص351

البحث أهمية الإعلام على مر العصور منذ بدايات الإنسان وكذا تطور وتناقل الأخبار وتسجيليا بالنقش على الأحجار وأعمدة المعابد وأوراق البردي والممصقات والمعلقات وحتى اختراع المطبعة كإعلام مقروء ؛ أما الاعلام المسموع فهو طريقة المبعوثين والرسل والمؤذنين والمنارات ، ثم الإذاعة فالتلفاز والقنوات الفضائية.

أما القسم الثاني فتطرق إلى وسائل الإعلام المختلفة وأهميتها، والقسم الثالث للصحافة أحد أبرز وسائل الإعلام كونها مسؤولية عن توجيه الأمة وتكوين الرأي العام المستنير، ورغم السبق الذي تحققه الإذاعة والتلفزيون في عرض الاخبار، إلا أنه لا غنى عن الصحف والمجلات في متابعة هذه الاخبار ذاتها من خلال التعليق أو المقال أو التحقيق أو التحليل.

أما القسم الرابع فخصصه للصحافة المتخصصة التي لها تأثيرها على واضعي السياسات العامة للمجلات التخصصية المختلفة ومتخذي القرارات، وبالنسبة للقسم الخامس فتضمن الإعلام الأمني وصحافته كأحد روافد الصحافة المتخصصة وخلصت البيانات إلى أنه يمكن دعم وسائل الإعلام بشكل عام والمجلات الأمنية بشكل خاص من خلال:

تشجيع المجلات الحالية على الإستمرار ودعمها ماديا لإستقطاب كبار رجال الفكر والصحافة.

التشجيع على إصدار مجلات جديدة وتطوير الحالية بما يتماشى ومتطلبات العصر.

-العمل على مواجهة الصحافة الأمنية للصحف المبتذلة والرد على الإفتراءات والشبهات التي تحاط ضد الإسالم والمسلمين.

-عمل الدعاية اللازمة لهذه المجلات، والتشجيع على شرائها ودعمها.

وإختتم الباحث دراسته بتحليل لمضمون بعض المجلات الأمنية كـ : مجمة الامن ، مجلة الأمن والحياة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب[1].

تتقاطع هذه الدراسة مع بحثنا في التأكيد على أهمية الإعلام الأمني كوسيلة وقائية وتعزيزية للسلوك الاجتماعي السليم، كما تشترك معها في الطابع الوصفي. غير أن دراستنا تختلف عنها من حيث

[1] عبد الله بن سعد الهيدب، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة: دراسة تطبيقية على المجلات الأمنية الصادرة بمدينة الرياض، 1999.

الطبيعة التطبيقية والمنهج المستخدم، حيث ركزت على تحليل ميداني مباشر داخل مؤسسة جزائرية (المديرية العامة للأمن الوطني)، باستخدام أداة المقابلة .

و تتميز دراستنا بكونها تطبيقًا ميدانيًا حديثًا في السياق الجزائري، يمكنه تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في تطوير الإعلام الأمني. كما تسدّ فراغًا في الأدبيات الجزائرية في مجال الإعلام الأمني المتخصص في الوقاية من الجريمة الإلكترونية، ما يجعلها مساهمة علمية نوعية مقارنة بالدراسة السابقة ذات الطابع النظري أو التقليدي.

الدراسة الثانية:

ذياب موسى البداينة، ورقة علمية بعنوان الجرائم الإلكترونية المفهوم والأسباب في الملتقى العلمي للجرائم المستخدمة في ظلال المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية خلال فترة 04/02 سبتمبر 2014 كلية العلوم الأستراتيجية عمان –الأردن.

قدّم الباحث في هذه الدراسة معالجة علمية مركزة لمفهوم الجريمة الإلكترونية من خلال مقاربة تحليلية نظرية تهدف إلى فهم طبيعة هذا النوع من الجرائم الحديثة، وأبرز الأسباب التي تقف وراء انتشارها وتطورها. وقد انطلقت الورقة من واقع التغيرات التكنولوجية والاجتماعية التي فرضت نفسها على المجتمعات العربية، وما نتج عنها من تحديات قانونية وأمنية جديدة، في مقدّمتها الجرائم المرتكبة في البيئة الرقمية

حيث تطرق الباحث في دراسته لتعريف الجرائم الإلكترونية، و اعتبرها مخالفات ترتكب ضد الأفراد والجماعات بقصد إيذاء الضحية ماديا أو عقليا، يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستخدام شبكات الانترنيت، غرف الدردشة، البريد الإلكتروني، الهاتف النقال.

كما تناول الباحث أسباب الجريمة الإلكترونية وصنفها لثلاث مستويات:

–المستوى الأول: مستوى فردي يقوم على البحث عن التقدير والفرصة.

–المستوى المجتمعي: يبحث عن التحضر.

–المستوى الكوني: يبحث عن الحلول لمجتمع رقمي في عصر العولمة.

كما تطرق لذكر بعض الطرق للقيام بالجريمة الإلكترونية أهمها:

-سرقة المعلومات: بيع المعلومات والبحوث والدراسات ذات العلاقة بالتطور التقني أو الصناعي أو العسكري.

-إنتهاك الخصوصية: يشمل نشر المعلومات عن الأشخاص أو الدخول لحساباتهم الإلكترونية ونشر معلومات عنهم.

- التجسس: يشمل اعتراض المعلومات ومحاولة معرفة ما يقوم به الأفراد.

- قرصنة البرمجيات : النسخ غير القانوني للبرمجيات وإستخدامها أو بيعها.

-الإحتيال المالي: عن طريق الإستخدام غي الشرعي لبطاقات التسويق أو المالية[1].

كما اقتصرت ورقة ذياب موسى البداينة على تحليل معطيات نظرية وتجميع إحصائيات وملاحظات من واقع الممارسات الأمنية والقضائية في بعض الدول العربية، دون القيام بدراسة ميدانية مباشرة أو تحليل تجربة مؤسسة معينة. وبذلك، يمكن اعتبار هذه الورقة مساهمة في تأطير المفهوم وتفسير الأسباب والعوامل، لكنها تفتقر إلى التعمق التطبيقي أو التقييم العملي لجهود الوقاية والمعالجة على أرض الواقع و تتقاطع هذه الدراسة مع بحثنا من حيث اهتمامها بظاهرة الجريمة الإلكترونية، كما تتوافق من حيث التأكيد على تعدد أسباب هذه الجريمة وتشعّبها، والحاجة إلى فهم شامل لها يتجاوز التناول القانوني الضيق. غير أن دراستنا تختلف عنها في نقطة جوهرية، وهي أن بحثنا لا يركّز على مفهوم الجريمة الإلكترونية في ذاته، بل يحلّل فعالية الإعلام الأمني كأداة مؤسساتية في الوقاية منها، وذلك عبر دراسة حالة وتوظيف أداة المقابلة داخل مؤسسة جزائرية .

وإذا كانت ورقة البداينة قد ساهمت في توسيع الفهم النظري لمفهوم الجريمة الإلكترونية وأسبابها، فإن دراستنا تقدم رؤية تطبيقية ميدانية تكمّل ذلك الإطار، من خلال رصد وتحليل الاستراتيجيات الإعلامية الأمنية المعتمدة فعليًا في التوعية من هذه الجرائم. كما تسدّ دراستنا فراغًا واضحًا في الأدبيات الجزائرية في هذا المجال، عبر تحليل تجربة واقعية بالمديرية العامة للأمن الوطني، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في بيئة أمنية محلية، في ظل تحديات تكنولوجية واتصالية متزايدة.

[1] ذياب موسى البداينة، «**الجرائم الإلكترونية: المفهوم والأسباب**»، ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي حول الجرائم، عمان – الأردن، سبتمبر 2014.

الدراسة الثالثة :

سعيدة بعرة ، الجريمة االلكترونية في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة ، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون جنائي جامعة محمد خيضر بسكرة.(2016/2015)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني المنظّم للجريمة الإلكترونية في الجزائر، من خلال قراءة تحليلية ومقارنة للمنظومة التشريعية الوطنية، ومقارنتها ببعض التجارب الدولية، بهدف الكشف عن مدى كفاية القوانين الجزائرية في مواكبة هذا النمط الحديث والمعقّد من الإجرام.

قدّمت الباحثة في الجانب النظري تعريفًا شاملًا للجريمة الإلكترونية، مبرزةً خصائصها التي تميّزها عن الجريمة التقليدية، كعالمية النطاق، وانعدام الحدود، والطابع التقني المعقّد، والسرعة في التنفيذ. كما استعرضت أركان الجريمة الإلكترونية (الركن المادي، المعنوي، والشرعي)، وبيّنت الأبعاد القانونية والاجتماعية والتقنية لهذه الظاهرة، مع التركيز على مفهوم الفضاء السيبراني وما يطرحه من تحديات أمام المشرّع

أما في الجانب التطبيقي، فقد اعتمدت الباحثة دراسة مقارنة ، حيث قامت بتحليل عدد من النصوص القانونية الجزائرية ذات الصلة (قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية، القانون 09-04 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها)، ومقارنتها ببعض القوانين الأجنبية، خاصة الفرنسية، من أجل الكشف عن مكامن القصور أو الغموض في التشريع الجزائري.

وقد كشفت الدراسة عن وجود ثغرات قانونية، من بينها: غياب تعريف دقيق وشامل للجريمة الإلكترونية، ضعف التكوين المتخصص للقضاة ومحققي الشرطة القضائية، وصعوبة جمع الأدلة الرقمية، خاصة في ظل محدودية التعاون القضائي الدولي في هذا المجال.

وخلص الباحث إلى أن الجريمة الإلكترونية مرت بعدة مراحل تاريخية مختلفة فوصلت إلى درجة عالية من التطور التكنولوجي، وبتطورها وتغييرها يصعب على التشريعات إيجاد مفهوم متفق عليه؛ حيث تأرجحت تعاريفها بين التعريفات الواسعة والضيقة، ولكنها لم تتخلف عن التصدي لها ومكافحتها بأحدث

الطرق أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد تطرق إلى تعريف الجريمة الإلكترونية مسميا إياها بجريمة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات . وبالنسبة لأركان هذه الجريمة لاتختلف عن أركان الجريمة التقليدية المتعارف عليها والمتمثل في الركن الشرعي وهو النص القانوني بوجود أدلة تثبت الجريمة وأما الركن المادي فهو السلوكيات الإجرامية المحدد بالنص القانوني والركن المعنوي يدور حول القصد الجنائي لهذه الجريمة.[1]

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا من حيث التركيز على ظاهرة الجريمة الإلكترونية بوصفها خطرًا حديثًا يتطلب أدوات مواجهة جديدة. كلا الدراستين تتفقان على أن الردع القانوني وحده غير كافٍ، وأن هناك حاجة لآليات مرافقة أخرى مثل الوقاية والتوعية. غير أن دراستنا تختلف من حيث المنهج والأهداف، حيث ركّزت على دور الإعلام الأمني في التوعية والوقاية، بدل التركيز على الإطار القانوني والتنظيمي للجريمة الإلكترونية تقدّم بعدًا تكميليًا عمليًا، يتمثل في تحليل أدوات التوعية والتحسيس التي تعتمدها المؤسسة الأمنية الجزائرية لمواجهة هذا النوع من الجرائم. وبذلك، فهي تُسهم في بناء تصور متكامل يجمع بين المقاربة القانونية والمقاربة الاتصالية الوقائية

الدراسة الرابعة:

بدر الدين خلاف، التنظيم القانوني للجريمة المعلوماتية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة – الجزائر، المجلد السادس – العدد الثاني – جوان 2021

ركّزت الدراسة على توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالجريمة المعلوماتية، من خلال عرض خصائصها وبيان اختلافها عن الجرائم التقليدية، خصوصًا من حيث البيئة الافتراضية التي تُرتكب فيها، والتعقيد التقني، والانتشار العابر للحدود. كما تناول الباحث تطور هذه الظاهرة في الجزائر، والعوامل المؤدية إلى ظهورها، مع التركيز على الجوانب القانونية المتعلقة بتوصيفها وتجريمها مستندًا

[1] سعيدة بعرة، **الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري: دراسة مقارن**ة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، 2016/2015.

إلى تحليل النصوص القانونية الوطنية ذات الصلة، لا سيما القانون 09-04 المؤرخ في 5 أغسطس 2009، المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، إضافة إلى بعض المواد المضافة إلى قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

وتوصل الباحث إلى تأخر المشرع الجزائري مقارنة مع باقي التشريعات الوطنية الأخرى في معالجة الجريمة الإلكترونية والتصدي لها، حيث تطرق إلى توضيح مفهوم الجريمة الإلكترونية وشرح أهم خصائصها وأركانها.

وفي نفس السياق ذكر سعي المشرع الجزائري لإعادة النظر في عدد من التشريعات الوطنية الموجودة، كما إستحدثت قوانين خاصة لضمان الحماية الجنائية للمعاملات الإلكترونية

وتوضيح ما يلي:

1 -مواجهة الجريمة الإلكترونية في إطار القوانين العامة: من خالل الأفعال والسلوكيات المرتبطة بالمعالجة الآلية وأنظمتها وقد تكون :

-عن طريق الإعتداء البسيط على نظام المعالجة الآلية للمعلومات.

- الإعتداء المشدد على نظم المعالجة الآلية للمعطيات.

- العقوبات المقررة للإعتداء على معطيات نظم المعالجة الآلية .للمعلومات

2 - مواجهة الجريمة الإلكترونية في إطار القوانين الخاصة.

-القانون رقم 03-05 حيث أكد المشرع الجزائري على أن المصنف الفكري يعتبر من معطيات الحاسب الآلي الذي يحتاج لحماية وعقوبة على من يتعدى على الحق المالي أو الأدبي لمؤلف البرنامج

-المرسوم الرئاسي رقم 561-15 يتضمن إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعالم والإتصال ومكافحتها وتنشيط عملية الوقاية من هذه الجرائم.[1]

وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في تشخيص خطر الجريمة الإلكترونية وضرورة إيجاد آليات فعّالة لمواجهتها. كما يتفق الباحث مع دراستنا في التأكيد على أن التشريع وحده غير كافٍ، وأن هناك حاجة إلى تفعيل آليات وقائية وتنسيقية مصاحبة .

---

[1]بدر الدين خلاف، «**التنظيم القانوني للجريمة المعلوماتية في الجزائر**»، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد السادس، العدد الثاني، جوان 2021

في الوقت الذي اكتفت فيه دراسة خلاف بتشخيص النصوص القانونية وملاحظتها من حيث الكفاية والملاءمة، قدّمت دراستنا بعدًا تطبيقيًا أين قمنا برصد فعالية الاستراتيجيات الإعلامية الأمنية في التوعية ولم تكتفي دراستنا بتوصيف النصوص، بل تقدم توصيات عملية لتحسين فعالية الإعلام الأمني، وتعزيز دوره في الوقاية من الجريمة الإلكترونية، بما يشكّل مساهمة مكملة وميدانية لما جاء في الطرح القانوني لدراسة بدر الدين خلاف.

الإطار النظري

الفصل الأول:

الإعلام الأمني والجريمة الإلكترونية

تمهيد

لقد عرفت الظاهرة الاتصالية الإعلامية تطورا واسعا في وسائلها والمواضيع التي تتناولها خاصة في ظل اتساع المجال الاجتماعي الذي تعمل فيه، بالإضافة الى التاثيرات التي يمكن ان تحدثها على أنماط التفكير والسلوكيات لدى افراد المجتمع، هذا الانفجار الرهيب سمح للاعلام بالتأقلم مع كافة المجالات وذلك من خلال الرسائل التي يمكن ان يبثها، حيث ان الامن هو احد هذه المجالات ، رغم ان النشاط الأمني يتميز بالسرية الا ان الاعلام تمكن من الوصول اليه من اجل تزويد الجماهير بمعلومات عن الجريمة الالكترونية، حيث اننا في هذا الفصل قمنا بالتطرق الى الاعلام الأمني مبرزين خصائصه واهميته ووظائفه وطرق تطويره، كما سنسلط الضوء على الجريمة الالكترونية مبرزين خصائصها وانواعها.

المبحث الأول : ماهية الإعلام الأمني

برز مفهوم الاعلام الأمني بشكل كبير خلال نهايات القرن العشرين كمفهوم جديد في حقل الاعلام العام او مجال جديد اخر في حقل الاعلام المتخصص.

المطلب الأول: مفهوم الإعلام الأمني

1- تعريف الاعلام:

-الاعلام لغة: يعني التعبير العلمي لتكوين المعرفة والاطلاع والاحاطة لما رسم الانسان في كل زاوية من زوايا محيطه وفي كل مرفق من مرافق حياته وطموحه وهمومه.[1]

-اصطلاحا: هو تزويد الجماهير بالأخبار والحقائق والأرقام.[2]

2- تعريف الأمن:

ظهر مصطلح الامن بما هو متعارف عليه اليوم بعد الحرب العالمية الثانية ومع تطور الدراسات الاستراتيجية والأمنية اصبح علما قائما بذاته وأصل الامن في اللغة طمأنينة النفس وزوال الخوف ولا يكون الانسان آمنا حتى يستقر الامن في قلبه.[3]

كما يراد بالأمن اصطلاحا الطمأنينة بهذا المعنى تمتد الكلمة لتشمل كل ما له صلة بالتعبير عن الطمأنينة الإنسانية وهذا يشمل الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة دون ان يترتب على ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة في المجتمع وبهذا المعنى يمكن التحدث عن أمن الفرد أو المواطن سواء كان هذا الأمن على الصعيد الداخلي أو الخارجي.[4]

---

[1] بسام عبد الرحمان المشاقبة، **الاعلام الأمني**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص22

[2] مرجع نفسه، ص116

[3] علي فايز الجحني، **الاعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص65

[4] عصمت عدلي، **سيسيولوجيا التشريعات الإعلامية والاعلام الأمني**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص236

3-تعريف الاعلام الأمني:

هو ما تقوم به الجهات الأمنية ذات العلاقة من أنشطة إعلامية وتوعوية ودعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمكاسب المعتبرة.

والاعلام الأمني هو الاعلام الذي يتضمن معلومات مهمة وكاملة تغطي الأحداث والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره والتي يعتبر اخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعا من التقييم الإعلامي كما أن المبالغة في تقديمها وإخفائها أهمية كبرى عليها يشكل نوع من الدعاية لخدمة أهداف معينة.[1]

وعرف البعض الاعلام الأمني بأنه بث الشعور الصادق بالأمن وحسن التوجيه الى وسائله وطرقه حتى يحس الانسان بحق بأنه آمن على حياته ودينه وعرضه وماله وعلى سائر حقوقه الأساسية دون تهيب من سطو أو جور.[2]

المطلب الثاني: خصائص الإعلام الأمني

يتميز الإعلام الأمني بعدة خصائص تميزه عن بقية أنواع الإعلام والتي ندرجها كالتالي:

-**سرعة المبادرة** :تعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص الإعلام الأمني في العصر الحالي حتى وأن وسائل الإعلام تتنافس فيما بينها فيما يسمى السبق الصحفي ويبدو أن هذه الخاصية ترتبط بسيكولوجية الإدراك وسيكولوجية النقل لدى الإنسان، فالشخص يتأثر بشكل قوي عند مشاهدة الموقف أو الحدث لأول وهلة.

-**التركيز على الحاضر أكثر من الماضي** :إن الأحداث الحاضرة أو الآنية تهم الإنسان وتؤثر به أكثر من الأحداث الماضية.

---

[1] الحارث عبد الحميد، **علم النفس الأمني**، الدار العربية للعلوم، ط1، لبنان، 2006، ص87

[2] عبد العزيز بن صقر الغامدي، **فاعلية الاعلام في تحقيق رسالة الشرطة**، مقدمة في حلقة علمية حول أسس الامن الإعلامي، منعقدة خلال الفترة من 19الى 23 اوث 2007، دبي، ص17

-**العمومية** :الإعلام الأمني الناجح هو الذي يخاطب جميع النا بكافة مستوياتهم الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك بكافة معتقداتهم ومبادئهم.

-**السهولة والبساطة** :وحتى تصل المادة الإعلامية لجميع النا يجب أن تمتاز بالبساطة وسهولة اللغة والصياغة، مما يجنب سوء الفهم للمادة الإعلامية وكذلك تجنب القارئ والسامع التحريف والتشويه.

بالإضافة إلى هذه الخصائص السابقة الذكر، هناك خصائص يمكن إضافتها وهي كالتالي [1]:

-**من حيث المجال الأمني**: تتجسد مهمة الإعلام الأمني الأساسية في رصد ومواكبة الحياة الأمنية، حيث باتساع مجالات الأمن اتسعت حدود الحياة الأمنية، فأصبح الموضوع الأمني غنيا ومتنوعا ومعنيا بالكثير من المجالات هذا وأدى تطور مفهوم الأمن ليصل إلى التبني الكامل لمفهوم الأمن الشامل إلى اتساع المجال الأمني وتعقده وتحوله إلى حياة كاملة كافلة بالأحداث والظواهر والتطورات وتعني مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

-**من حيث الموضوع الأمني** :يجسد الموضوع الأمني جميع التطورات والتبادلات التي تحدث في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والفكرية، حيث يتميز بنوع من الحساسية لارتباطه الوثيق بمصالح وقيم الفرد والجماعة، فضلا عن ذلك فإن موضوع الأمن لا يعطي نفسه بسهولة ويحتاج إلى قدر كبير من المعارف لفهمه واستيعابه ثم معالجته.

-**من حيث الحدث الأمني** :يتميز الحدث الأمني بالإيقاع والحركة المفاجئة والتطور العاصف والمذهل، زيادة إلى تعلقه بالجانب السلبي لحياة الفرد والجماعة، كما ويمتلك الحدث الأمني قدرا من الجاذبية والإثارة تدفعان صاحبه إلى إخفائه، وتدفعان الجمهور العام إلى البحث عنه والسعي للاطلاع عليه .هذا ويتميز الحدث الأمني كذلك بحرصه الشديد على تقديم معلومات محددة ومقننة.

-**من حيث وسيلة الإعلام الأمني** :حيث يمكن التمييز في هذا المجال بين ثلاث أنواع من الوسائل:

---

[1] أديب محمد خضور، **خصائص الإعلام الأمني وإنعكاساتها على تحرير المواد الإعلامية** (الخرطوم: الندوة العلمية للإعلام والأمن، 2005، ص13

الوسيلة الأولى :وسيلة إعلام أمني ذات طابع رسمي تتميز بقدر كبير من الجمود والرقابة والنمطية في اختيار الأحداث والمواضيع وأساليب معالجتها وطرق تقديمها وعرضها.

الوسيلة الثانية :وسيلة إعلام أمني ذات طابع تجاري تتميز بقدر كبير من الإثارة والحيوية والجاذبية في تحريرها وإخراجها في تنوع مصادرها ولكن من جانب آخر غالبا ما تتمتع بقدر أقل من الإحسا بالمسؤولية الاجتماعية في معالجتها لقضايا الأمن على غرار الإنحراف والجريمة.

الوسيلة الثالثة :وسيلة إعلام أمني تحاول أن تقيم نوعا من التوازن بين المسؤولية الاجتماعية في تناول المواضيع والأحداث والظواهر الأمنية وبين متطلبات التحرير الإعلامي وضرورة استخدام الأساليب والفنون القادرة على إيصال المادة الإعلامية الأمنية إلى الجمهور بهدف التأثير فيه وتعريفه بالقضايا[1]

المطلب الثالث: مصادر الاعلام الأمني وأهدافه

1)مصادر الاعلام الامني

هناك عدة مصادر للإعلام الأمني، ولكن نحن في هذا الموضوع سوف نركز على ثلاثة أهم مصادر والتي هي على النحو التالي:

-**المصادر الرسمية** :تعتبر مصادر رئيسية للإعلام الأمني وتتمتع بدرجة عالية من الرسمية، فضلا عن المصداقية والثقة والمسؤولية، ولكن في بعض الأحيان تكون متحفظة ومتكتمة لخضوعها لقواعد وقوانين معينة وربما تكون غير متعاونة لإعتبارات تتعلق بطبيعة الحدث الأمني وبمتطلبات التحقيق ومستلزمات القضاء، الأمر الذي يؤدي غالبا إلى سوء العلاقة بين الأجهزة الأمنية والوسائل الإعلامية.
-**المصادر الخاصة** :والتي نعني بها الأشخاص أو الجهات والمؤسسات الخاصة، أو الأهلية المعنية بحدث أمني أو المتورطة في قضية أمنية، مما يستوجب توخي الحذر من المعلومات التي تقدمها هذه المصادر، إذا غالبا ما تتحكم مصالح هذه المصادر بنوعية المعلومات والآراء والوقائع والتحليلات التي

[1]ماجد بن حمود العبيد، **دور الإعلام الأمني في الحصول على الخدمة الأمنية من جوازات الرياض**، رسالة ماجستير ,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، 2010، ص15

تقدمها.

-**الخبراء والمختصون** :تتطلب شمولية الموضوع الأمني وعموميته الاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال الموضوع الأمني الذي تتم معالجته أو تغطيته لإلقاء الضوء على الظاهرة الأمنية أو الحدث الأمني، وبالتالي يجدر بالصحفي الأمني على انتقاء الشخصية المناسبة ودفعها للكتابة أو الحديث بأسلوب صحفي مناسب للوسيلة الإعلامية الأمنية وحمايته من الإنحراف ووقايته من الجريمة ودفعه للمشاركة والقيام بدور فاعل في تحقيق الأمن.[1]

2) أهداف الاعلام الأمني

كما هو معلوم فإن أجهزة الإعلام تلعب دورا أساسيا ومهما في توجيه الرأي العام وتوعيته، عن طريق متابعة سير الأحداث والتنبيه على مخاطرها، وهي في ذلك تسعى إلى تبليغ رسالتها الأمنية، وذلك من خلال ما يلي:

أ-التعريف بالوسائل والأساليب التي ينتهجها مرتكبوا الجريمة بهدف إلقاء الضوء على مخاطرها ونتائجها السلبية المدمرة للمجتمع.

ب-توعية وتثقيف أفراد المجتمع والمساهمة في نشر الوعي بعد الإنصياع وراء الدعوات المترفة الساعية إلى نشر الإجرام.

ت- التوعية بمخاطر الجرائم المستحدثة وسبل تفاديها، بإلقاء الضوء على أنماط هذه الجرائم وأوجه خطورتها على الأمن والإستقرار.

ث- خلق وعي جماهيري وتحفيزه لأداء رسالته الأمنية

ج-توفير فرص للمتخصصين في المجال الأمني لنشر دراستهم والتعبير عن أفكارهم وعرض خبراتهم في مجال مكافحة الجريمة[2] .

---

[1]أديب محمد خضور، **خصائص الإعلام الأمني وإنعكاستها على تحرير الموارد الإعلامية** (الخرطوم: الندوة العلمية للإعلام والأمن، 2005، ص 11-12

[2]عبد الله بن سعود السراني، **دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة**، الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص45

ح- لا يقتصر دور الإعلام الأمني في ترسيخ الأمن والإستقرار في المجتمع، خاصة مع إتساع مفهوم الأمن الشامل، كما لا يقتصر على الدور الإرشادي والوقائي الذي يضمن تحصينن الفكر، بل لهو هدف علاجي من خلال مكافحة الظواهر الإجرامية والمخالفات وعلاج الإنحرافات الفكري، والأهم قدرته على ترسيخ القيم النبيلة وتنمية الحس الأمني ونشر المعرفة الأمنية بين المواطنين للتعاون مع القطاع الأمني المختص في مكافحة الإجرام المتلفة، والأهم من ذلك دوره المباشر في تثقيف رجل الأمن وتنمية مهارته بما يضمن قيامه بأعباء العمل الأمني على الوجه المطلوب.[1]

المطلب الرابع: أركان الاعلام الأمني واستراتيجيته

1)أركان الاعلام الأمني

تتمثل أركان الإعلام الأمني فيما يلي:

- النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها هي الوسائل والدعامات التي يستند عليها الإعلام الأمني لبلوغ غاياته.
- إن الإعلام لا يستطيع إن يحقق أهدافه في مجال الأمن بالاعتماد على وسيلة إعلامية محددة دون أخرى.بل عليه أن يعمل على إحداث التوازن بين الوسائل الإعلامية بشتى أنواعها المسموعة والمقروءة والمرئية وفق درجة تأثيرها وتفاعلها مع الأحداث الأمنية وبما يتوافق مع طبيعة فئات المجتمع ومحدداته الاجتماعية وتفاعله مع كل وسيلة إعلامية.
- محل النشر لا يمكن أن يقتصر على الحقائق والثوابت أي الأحداث الأمنية التي قد تعطي تأويلات غير دقيقة وغير واضحة، حيث يمكن تحليل هذه المعلومات والكشف عن أبعادها من خلال عرض أراء واتجاهات المختصين بجميع أنواعها، ومن ثم يمكن تبصير الجماهير بحقيقة الحالة الأمنية وتأثيراتها المختلفة.

[1] سعاد بومدين، **الإعلام الأمني ودوره في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، العدد01، 2020، ص91

- إن الغاية التي ينشدها الإعلام الأمني هي بث مشاعر الطمأنينة في نفوس الجماهير، وليحقق ذلك من خلال تبصيرهم بكافة المعارف والخيارات الأمنية والاتصال بالجوانب الأمنية المختلفة اتصالا ينفي أي نوع من الجهل أو عدم المعرفة والابتعاد عن الحقائق والثوابت والمحددات الأمنية وهو المضمون الحقيقي للوعي الأمني.[1]

2) إستراتيجية الاعلام الأمني

إن الإعلام الأمني يستهدف الإقناع بالسلوك الأمني والتأثير في إتجاهات الجمهور وهذا لن يتم إلا من خلال تبني إستراتيجية متقدمة وتنويرية أي إستراتيجية تعتمد على المجتمعات في مواجهة العمليات والظواهر الإجرامية هذا تطلب إتباع أحد الإستراتيجيتين التاليتين:

-إستراتيجية التغيير:

تتمثل هذه الإستراتيجية في تغيير سلوك وإتجاهات الجمهور من سلوك سلبي إلى سلوك إيجابي.

-إستراتيجية المشاركة:

وهي الإست ارتيجية التي تحث الجمهور على التعاون مع الأجهزة الأمني ومساعدة الشرطة في التحدي للجريمة وكشف مرتكبيها. [2]

وهنالك عدة معوقات وضع إستراتيجيات الإعلام الأمني وتنفيذها والتي تكمن في:

-عدم وضوح مفهوم الإعلام الأمني لدى أحد الأطراف ذات العلاقة ببناء هذا المفهوم (المجتمع الأجهزة، المؤسسات الإعلامية)

-ضعف الإمكانات المتاحة أمام القائمين على الإعلام الأمني.

-ضعف إيجابية إتجاهات الجماهير نحو الممارسات الإعلامية للأجهزة الرسمية ولوسائل الإعلام الرسمية خاصة طبيعة واتجاه الإتصال المتاح في الرسمية، ويعود ذلك إلى مبالغة بعض الوسائل

---

[1] بسام عبد الرحمان المشاقبة، **الإعلام الأمني**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص180

[2] علي بن فايز الجحني، **تطور الإعلام الأمني وإستراتيجياته**، (د ط،) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 200، ص337

الرسمية في تمثل الموقف الرسمي تحت دعاوى الدفاع عن المصلحة الوطنية مما يؤدي إلى تحول الخطاب الإعلامي الصادر عن هذه الجهات إلى ما يشبه المواعظ والنصائح بدلا عن العمل المهني فضلا عن مثالية الخطاب الإعلامي الرسمي، بحيث يبالغ الخطاب الرسمي في تقديم ما تقوم به الجهات الأمنية بإعتباره عملا دقيقا معقدا ومنظما يملك معدلات عالية من الحلول الجاهزة لكشف طبيعة الغموض الذي يكتنف أي عمل إجرامي يصدق ذلك أحينا على ما يقدم من بيانات حول الأحداث الإرهابية، حيث تطغى الرسمية على الخطاب وتقل العناية بتوظيف المداخل والصياغات والأساليب الإعلامية المناسبة وتسود الإنشائية وعبارات الأوامر والتهديد إلى جانب مبالغة الخطاب الرسمي في تقديم المجتمع بأفضل صورة.

-إشتداد المنافسة بين وسائل الإعلام المختلفة بحثا عن الإنتشار الأوسع نتيجة لما فرضته التقنيات الحديثة من توفير كم كبير من المواد الإعلامية.[1]

[1] علي بن فايز الجحني، المرجع السابق، ص338

المبحث الثاني: ماهية الجريمة الإلكترونية

ظهرت الجريمة الالكترونية اول مرة في الدول المتقدمة ذات التكنولوجيا العالية ثم انتقلت الى الدول الأخرى لهذا سنتطرق في هذا المبحث الى دراسة الجريمة الالكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية وتطورها

1)مفهوم الجريمة الالكترونية

1-لغة:

أ-**الجريمة:**نقول جرم أو أجرم و أجترم بمعنى واحد، أو كقولهم جرم إليهم، أو عليهم جريمة

ب-الالكترونية :أو سيبيرانية وهي كلمة انجليزية، عرفها قاموس أكسفورد بأنها صفة تطلق على كل شيء يرتبط بثقافة الحاسوب أو تقنية المعلومات.[1]

2- **اصطلاحا.** :

عرفه الفقيه الألماني تيدرمان بأنها: كل أشكال السلوك غير المشروع والضار بالمجتمع الذي يرتكب باستخدام الحاسوب، فهو يرتكز في تعريفه على وسيلة ارتكاب الجريمة [2] .

هناك تعريفات حاولت التوسع في مفهوم الجريمة الالكترونية فعرفوها كالتالي: هي كل امتناع عمدي ينشأ عن استخدام غير مشروع لتقنية المعلوماتية بهدف الاعتداء على الأموال أو الأشياء المعنوية، وينشأ عنه خسارة تلحق بالمجني عليه وعرفها الأستاذ ماس على أنها: الاعتداءات القانونية التي ترتكب بواسطة المعلوماتية بغرض تحقيق الربح.[3]

---

[1] روان بنت عطية الله ،**الجرائم السيبيرانية** ،المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات ،العدد24 ، 2020، ص 6-7 ، على الرابط www.eimj.org.com، يوم 2024/08/27، 18:55

[2] محمد العربان ،**الجرائم المعلوماتية** ،جامعة الإسكندرية ،دار الجامعة الجديد للنشر ،الإسكندرية، 2004، ص24

[3] نهلا عبد القادر المومن ،**الجرائم المعلوماتية** ، الرياض ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص48، على الرابط www.noor-book.com، 2024/08/27، 20:08

وعموما هي ببساطة استخدام التقنيات الرقمية لإخافة الاخرين.[1]

2)تطور الجريمة الالكترونية

في نهاية الثمانينات ومع التطور الحاصل في التقنيات التكنولوجية ظهرت جرائم الانترنيت، وخاصة بعد انتشار العدوان الفيرومي وظهور "دودة موريس "في نوفمبر 1988وقد تم إطلاق مصطلح جرائم الانترنيت في مؤتمر انعقد باستراليا بالفترة الممتدة من 16الى 17 فيفري 1989 ولابد من التطرق إلى أن الكثير من الباحثين يستخدمون مصطلحات ومفاهيم غير دقيقة للتعبير عن جرائم الانترنيت، حيث نجد البعض يستخدم مصطلح الإجرام المعلوماتي أو مصطلح جرائم التكنولوجيا المتقدمة أو مصطلح الغش المعلوماتي، في حين انه يجب الاعتماد على مصطلح دقيق يتماشى مع طبيعة الجريمة الواقعة من خلال جهاز الكمبيوتر، وهذا لا يعني أن عملية الاعتداء على المعلومات تتحقق دائما باستخدام الكمبيوتر،لأنه هناك عدة وسائل تقليدية تساهم في ارتكاب الجريمة، وهذا ما يجعل الجريمة المعلوماتية اشمل من جرائم الانترنيت وذات ارتباط بالغش ألمعلوماتي وجرائم التكنولوجيا المتقدمة.[2]

ولقد مرت جرائم الانترنيت بتطور تاريخي وفقا للتطورات التقنية واستخداماتها وتتمثل في ثلاث مراحل وهي:

-**المرحلة الأولى** :أدى شيوع استعمال الحاسوب في ستينات وسبعينات القرن الماضي إلى ضرورة معالجة المقالات الصحفية التي تحمل في طياتها منافسة التلاعب بالبيانات المخزنة وتدمير أنظمة الكمبيوتر، ورافقت هذه النقاشات التساؤل حول ما إذا كانت هذه الجرائم شيء عابر أو ظاهرة إجرامية مستحدثة، وان الجدل حول ما إذا كانت جرائم قانونية أو مجرد سلوكيات غير أخلاقية في بيئة الحوسبة ومع تزايد استخدام الحواسيب الشخصية في السبعينات ظهرت العديد من

[1] امير فرج يوسف، **الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص106

[2] نبيلة هبة هروال ،**الجوانب الإجرامية لجرائم الانترنيت في مرحلة جمع استدلالات** ،دراسة مقارنة ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2013، ص28-29

الدراسات المسحية والقانونية التي اهتمت بجرائم الكمبيوتر وعالجت عددا من قضايا الجرائم الفعلية، وانطلق الحديث عليها بوصفها ظاهرة إجرامية لمجرد سلوكيات مرفوضة.

-**المرحلة الثانية** :في الثمانينات ظهر مفهوم جديد لجرائم الكمبيوتر وارتبط بعمليات اقتحام نظام الكمبيوتر عن بعد، وأنشطة نشر الفيروسات الالكترونية التي تقوم بعملية تدمير الملفات والبرامج.

وشاع مصطلح الهاكرز الذي يعبر عن مقتحم النظام، ولكن الحديث عن الدوافع والأسباب لارتكاب هذه الأفعال ظل محظورا عند المحترفين، وتجاوز امن المعلومات واظهر تفوقهم التقني، إلا أن هؤلاء أصبحوا أداة إجرام، وهذا ما أدى إلى ظهور المجرم المعلوماتي المتفوق المدفوع بأغراض إجرامية

لارتكاب أفعال تستهدف الاستيلاء على المال والتجسس على البيانات السرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية.[1]

-**المرحلة الثالثة** :شهدت التسعينات تطور كبير في مجال الجرائم الالكترونية وتغيير في نطاقها ومفهومها، وذلك بعد التسهيل الذي أحدثته شبكات الانترنيت لعمليات الدخول للأنظمة المعلوماتية[2] . واقتحام شبكة المعلومات، وظهرت أنماط تقوم على تعطيل النظام ومنعه من القيام بعمله المعتاد، ومن أكثر الجرائم التي تمت ممارستها ضد مواقع الانترنيت التسويقية الهامة والتي يتسبب انقطاعها عن الخدمة في خسائر مالية كبيرة ،ونشطت جرائم زرع الفيروسات عبر المواقع الالكترونية لما تسهله من انتقالها لملايين المستخدمين في نفس الوقت.

وقد ظهرت الرسائل المنشورة على الانترنيت أو المراسلة بالبريد الالكتروني التي تنطوي على الحقد والمساس بكرامة الأشخاص أو التي تروج لمواد غير قانونية أو غير مشروعة.

---

[1] مراد عبد الفتاح ،**دور الكمبيوتر في مجال ارتكاب الجرائم الالكترونية** شرح جرائم الكمبيوتر والانترنيت ،القاهرة، دار الكتب والوثائق المصرية، ص43

[2] مراد عبد الفتاح ، المرجع السابق، ص54

المطلب الثاني: خصائص الجريمة الالكترونية

تتميز الجرائم الالكترونية بعدة خصائص مما يجعلها تختلف عن الجرائم التقليدية وهي كالتالي:

أ-الجريمة المعلوماتية جريمة عابرة للدول:

إن المجتمع المعلوماتي لا يعترف بالحدود الجغرافية لأنه مجتمع منفتح عبر شبكات تتجاوز الزمان و المكان دون الخضوع لقيود حدودية، فبعد ظهور شبكات المعلومات لم تعد هناك حدود مرئية تقف أمام نقل المعلومات عبر الدول المختلفة، فالحواسيب لها القدرة على نقل كميات كبيرة من المعلومات في أنظمتها مما يجعلها تتأثر بالجريمة المعلوماتية الواحدة في آن واحد، بالإضافة إلى ذلك فأن الجريمة كونها جريمة عابرة للحدود خلفت العديد من المشاكل حول تحديد القانون الواجب تطبيقه وكذلك تحديد الدولة صاحبة الاختصاص القضائي، ونظرا للخطورة التي تشكلها على المستوى الدولي والخسائر التي قد تسببها، فقد تعالت الأصوات الداعية للتعاون الدولي المكثف من اجل التصدي لهذه الجرائم، وتتمثل في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يسعى للإيقاع بمجرمي المعلوماتية.

ب-صعوبة اكتشاف الجريمة المعلوماتية:

تتمثل صعوبة اكتشاف الجريمة الالكترونية كونها تحدث بمحض الصدفة عادة، حيث أن عدد الحالات التي تم فيها اكتشاف مثل هذه الجرائم قليل، وترجع الأسباب إلى عدم ترك أي اثر خارجي بصورة مرئية بالإضافة إلى أن الجاني يمكنه ارتكاب الجريمة في دول وقارات غير دولته، فالجرائم المعلوماتية في أكثر صورها تكون خفية لا يلحظها المجني عليه ولا يعلم بوقوعها ويتم إخفاءها عن طريق التلاعب غير المرئي في النبضات آو الذبذبات الالكترونية التي تسجل البيانات عن طريقها أمر ليس عسيرا في الكثير من الأحوال بحكم توافر المعرفة والخبرة في مجال الحاسبات.

بالإضافة إلى أن المجني عليه يلعب دورا أساسيا في صعوبة اكتشاف وقوع الجريمة حيث تحرص الجهات المتعرضة للانتهاك إلى عدم الكشف عما تعرضت له وتكتفي بإجراءات داخلية، حيث أن عدم الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم يؤثر سلبا في السياسة التي يمكن أن توضع لمكافحتها، والى جانب ذلك

فان المجني عليه يتردد أحيانا في الإبلاغ عن هذه الجرائم خوفا من أن يكشف عن أسلوب ارتكابها وقد يؤدي لتكرار وقوعها.[1]

ج-صعوبة إثبات الجريمة المعلوماتية:

إن اكتشاف الجريمة المعلوماتية أمر ليس سهلا وحتى في حال الكشف عنها لا يمكن إثباتها بسهولة، فالجريمة المعلوماتية تتم في بيئة غير تقليدية تقع خارج الواقع المادي الملموس لتقوم أركانها على الحاسوب والانترنيت، مما يزيد من تعقيدها لدى سلطات الأمن وأجهزة التحقيق، وهنا تكون البيانات والمعلومات عبارة عن نبضات الكترونية غير مرئية تتدفق غير النظام المعلوماتي، مما يسهل محو وطمس الدليل أمرا سهلا، بالإضافة إلى ذلك فان نقص الخبرة الفنية والتقنية لدى الشرطة وجهات الادعاء والقضاء يشكل عائقا أساسيا أمام إثبات الجريمة المعلوماتية لأن هذا النوع من الجرائم يتطلب تدريب وتأهيل في مجال تقنية المعلومات وكيفية جمع الأدلة والتفتيش والملاحقة في بيئة الحاسوب والانترنيت.

د-أسلوب ارتكاب الجريمة المعلوماتية:

الجرائم المعلوماتية تتميز بالذاتية ويبرز ذلك في أسلوب ارتكابها وطريقتها، فإذا كانت الجرائم التقليدية تتطلب نوعا من المجهود العضلي في ممارسة العنف والإيذاء، فان الجرائم المعلوماتية هي جرائم هادئة بطبيعتها لا تحتاج للعنف، بل كل ما تحتاج له هو القدرة على التعامل على جهاز الحاسوب مستوى نقي.

هـ-الجريمة المعلوماتية تتم عادة بتعاون أكثر من شخص:

تتم الجريمة الالكترونية عادة بتعاون أكثر من شخص على ارتكابها، وغالبا ما يشترك في إخراج الجريمة إلى حيز الوجود شخص يتخصص في تقنيات الحاسوب والانترنيت، يقوم بالجانب الفني من

[1] نهلا عبد القادر المومني ، المرجع السابق ، ص53-56

المشروع الإجرامي، وشخص أخر من المحيط أو خارج المؤسسة المجني عليها لتغطية عملية التلاعب وتحويل المكاسب إليه.

وقد يكون هذا الاشتراك في الجريمة اشتراكا سلبيا، وهو الذي يترجم بالصمت من جهة من يعلم بها وقد يكون اشتراكا ايجابيا يتمثل في مساعدة فنية أو مادية.[1]

و-خصوصية مجرمي المعلوماتية:

يتميز المجرم المعلوماتي أنه ذو اختصاص ومعرفة في مجال المعلوماتية، وقد تم تصنيف مجرمي المعلومات إلى ثلاثة أصناف وهي كالتالي:

مخترقون :يطلق عليه اسم الهاكرز ويعد شخصا بارزا في استخدام الحاسب الآلي ولديه فضول في استخدام حسابات الآخرين بطرق غير شرعية وهذا ما يدل على أنهم أشخاص غير مرحب بهم لدى الغير واغلبهم يدخلون إلى المواقع الرسمية أو مواقع الحسابات وتكون أعمارهم في سن المراهقة[2] .

المحترفون :أكثر خطورة من بين مجرمي الانترنيت حيث يهدف الكثير منهم للكسب غير المشروع يتمثل في الناحية المادية وذلك من خلال الدخول لحسابات البنوك والبعض الأخر يهدف لتحقيق أغراض سياسية والتعبير عن وجهة نظر أو رأي ما، وتكون أعمارهم ما بين 25سنة و40سنة.

الحاقدون :وهم الذين لا يمتلكون أي أهداف للجريمة ولا يسعون لتحقيق مكاسب مادية أو سياسية منها ولكن يرغبون في الانتقام والتأثر.

ي-احتمال تعدد الأوصاف القانونية لمحل الجريمة الالكترونية:

قد تظهر الجريمة الالكترونية بمظهرين مختلفين، أحدهما مادي والأخر معنوي، كما هو الحال بالنسبة للمعلومات، فقد تكون في حالة انتقال أو موجودة بذاكرة النظام الالكتروني، أي تكون في حالة غير

---

[1] نهلا عبد القادر المومني ، المرجع السابق ، ص56-58

[2] ورة نائلة عادل ،**جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية** ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2012، ص78

مادية وفي شكل آخر تكون المعلومات متجسدة في صورة مادية لتخزن في دعامة الكترونية، حيث يمكن أن نخضع لنص قانوني ومثال ذلك أنها تعتبر مصنف أدبي مما ينير مشكلة تعدد الأوصاف القانونية على ذات المحل.[1]

المطلب الثالث : أنواع الجريمة الإلكترونية

تعتبر الجرائم الالكترونية من الجرائم المستحدثة التي تستهدف الكيان المعنوي للحاسب الآلي ويتغير بتغير الوسيلة المستخدمة، ولقد اختلف الفقهاء في تقسيمها نتيجة لظهور جرائم جديدة من حين لآخر حيث هناك من صنفها بالرجوع لوسيلة ارتكاب الجرائم أو على أساس محلها وعلى هذا الأساس يمكن تقسيمها إلى فرعين:

الفرع الأول: جرائم واقعة بواسطة النظام ألمعلوماتي

ويعتبر الحاسب الآلي أهم وسيلة تسهل ارتكاب هذا النوع من الجرائم يسعى الجاني من خلالها لتحقيق الربح المادي وتنقسم إلى:

أ-**جرائم واقعة على الأشخاص** :لكل فرد حياة شخصية وخصوصيات لا يجوز اقتحامها من أي طرف ومثال ذلك الاعتداء على المعلومات الالكترونية الخاصة بالمحامين والأطباء وغيرهم من المهنيين، وتتم هذه الجريمة عن طريق الاطلاع والتجسس على البيانات والمعلومات الشخصية أو تسجيل مكالمات وفيديوهات لهم.

ب-**جرائم واقعة على الأموال** :بعد التطور الرهيب في شبكة الانترنيت الذي أدى إلى تغيير المعاملات التجارية الالكترونية، كالبيع والشراء عبر الانترنيت، وفي ظل هذا التداول المالي عبر هذه لأخيرة انتهز المجرمين هذه الفرصة من اجل استغلالها وظهرت عدة طرق على غرار السطو والسرقة والتحويل الالكتروني غير المشروع للأموال وقرصنة البطاقات الممغنطة، مما أدى لظهور عدة جرائم

[1] الجبور محمد ، **الوسيط في قانون العقوبات** ، القسم العام ، جار وائل ، د. ط، عمان ، 2012، ص60

وهي:

-السطو على أرقام بطاقات الائتمان والتحويل الالكتروني غير المشروع.

-القمار وغسيل الأموال عبر الانترنيت.[1]

-سرقة أموال البنوك.

ج-جرائم واقعة على امن الدولة:

الكثير من الجماعات المتطرفة استغلت التطور الحاصل في شبكات الانترنيت لتبث معتقداتها وأفكارها وتجاوز الأمر ذلك حتى أصبحت تهدد امن الدولة خاصة ما يسمى بالإرهاب والجريمة المنظمة اللذان أخذا معنى آخر في استعمال الانترنيت وأصبح يرتكب جرائم كبيرة في حق المجتمعات والدول وخاصة أنها أتاحت ميزة التجسس على دول أخرى، وذلك للاطلاع على الأسرار العسكرية والاقتصادية، ويعتبر المساس بالأمن القومي والفكري من أخطر الجرائم المرتكبة في الانترنيت لأنها تعطي فرصا كثيرة للتأثير على معتقدات وتقاليد مجتمعات بأكملها ما يسهل خلق الفوضى.

الفرع الثاني:الجرائم الواقعة على النظام ألمعلوماتي

وهذه الجرائم تستهدف المكونات المادية للنظام المعلوماتي أو المعلومات المدرجة به وهي كالتالي:

أ-الجرائم الواقعة على مكونات المادية للنظام المعلوماتي:

[1]أسمهان بوضياف ،**الجريمة الالكترونية والإجراءات التشريعية لمواجهتها في الجزائر** ،المسيلة ،العدد11، 2018، ص357

ويقصد بها المعدات الملحقة بالنظام والتي تستخدم في تشغيله كالاسطوانات والشرائط والكابلات ونتيجة لطبيعتها المادية تمارس عليها جرائم تقليدية كالإتلاف والحرق العمدي أو العبث بمفاتيح التشغيل مما يخلف خسائر كبيرة ومن أمثلة ذلك ما حدث في فرنسا، حيث

أدى إلى إتلاف معدات مؤسسة متخصصة في بيع الأنظمة وتوثيق المعلومات الحسابية إلى خسائر قدرت بخمسة ملايين فرنك فرنسي.[1]

ب-الجرائم الواقعة على المعلومات المدرجة بالنظام المعلوماتي:

وهي أكثر الجرائم انتشارا وأكثرهم تطورا لأنها تتم بواسطة إدخال المعلومات في نظم المعالجة الآلية للمعطيات واتلافها أو حذفها، والإتلاف هو إفناء المادة وهلاكها وبالتالي توقف الشيء تماما على أن يؤدي منفعته والمقصود بالإتلاف في هذا الإطار ذلك الذي يوجه إلى الجانب المنطقي والمعنوي في الحاسب الآلي الذي بات يشكل قيمة اقتصادية عالية فإتلاف برامج ومعلومات الحاسب الآلي فيه إفقاد لمنفعة هذه البرامج والمعلومات.

ج-الجرائم الواقعة على البرامج الالكترونية:

أي تلك البرامج الواقعة على البرامج التطبيقية من خلال تحديد البرنامج أولا ثم التلاعب به، ومن أمثلة ذلك قيام احد المبرمجين بالبنوك الأمريكية بتعديل برنامج بإضافة دولار على حساب يزيد عن عشر دولارات، وقام بتقييد المصاريف الزائدة في حساب خاص به أطلق عليه اسمZzwick:
وكذلك نضم هذه الجرائم الواقعة على برنامج التشغيل، وهي المسئولة عن كل النظام المعلوماتي، حيث تقوم بضبط ترتيب المعلومات الخاصة بالنظام، وتتم عن طريق تزويد البرنامج بمجموعة تعليمات إضافية للوصول إليها بشيفرة تسمح بالدخول لجميع المعطيات التي يتضمنها النظام المعلوماتي، ومثالها جريمة تصميم برنامج وهمي يتم من خلاله تقييد الجريمة، ومثاله ما قامت به إحدى شركات التأمين

[1] أسمهان بوضياف، المرجع السابق، ص357-358

الأمريكية في مدينة لوس أنجلس بواسطة مبرمجها، إذ قامت بتصميم برنامج يقوم بتضييع وثائق تامين الأشخاص وهميين بلغ عددهم 460الف بهدف تقاض هذه الشركة لعمولات من اتحاد شركات التأمين.[1]

[1]أسمهان بوضياف، المرجع السابق، ص360

الفصل الثاني:

الاعلام الأمني ومكافحة

الجريمة الالكترونية

تمهيد:

تعد الظاهرة الإجرامية من الظواهر الباثولوجية التي أصبحت تهدد تماسك المجتمعات واستقرارها، سواء المتقدمة أو النامية، فتسارعت في إيجاد حلول لها، والذي يأتي من خلال التشخيص العلمي الدقيق لمختلف العوامل، والتي حتما تؤدي إلى التعرف على مختلف الاستراتيجيات والآليات التي تؤدي إلى التحقيق من حدتها والتخفيف من معدلاتها، فالظاهرة الإجرامية ظاهرة إنسانية اجتماعية علمية بمختلف مجتمعات العالم، الذي منها بما في ذلك المجتمع الجزائري، الذي يسعى إلى شق طريقة نحو التنمية والرقي، غير أنه تصادفه بعض المشكلات والعراقيل التي قد تجعل من مشروع التنمية صعب التحقق أو مستحيلا، إذا كان من الضرورة التعرف على واقع الجريمة في المجتمع الجزائري

المبحث الأول: آليات الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة الإلكترونية

الإعلام الأمني يأخذ عدة طرق وإستراتيجيات وخطط وآليات من أجل التقليل والحد من إنتشار مختلف الجرائم عموما والجريمة الإلكترونية خاصة نظرا لحساسيتها وطبيعة الوسيلة التي تتم بواسطتها والتطور التكنولوجي الحاصل في مجال الوسائل الإلكترونية . والتشخيص العلمي الدقيق لمختلف العوامل يؤدي إلى التعرف على مختلف الاستراتيجيات والآليات التي تهدف إلى التقليل من حدة هذه الظواهر والتخفيف من معدلاتها.

المطلب الاول: أساليب الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة الإلكترونية

هناك عدة أساليب تنتهجها أجهزة الاعلام الأمني للوقاية من الجريمة الإلكترونية ومن أهمها :

- إحكام الرقابة على شبكة الانترنت باعتبارها من الوسائل المتطورة التي يعتمد عليها أصحاب الفكر المتطرف في بث سمومهم

- الاستخدام الفعال لكافة أدوات النشر والإعلام والاتصال، باعتبارها الأداة

الرئيسية وشرط ضروري لنجاح استراتيجية المواجهة في جميع أبعادها وجوانبها الدينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والإعلامية والفكرية والتشريعية والقضائية والأمنية وغيرها.[1]

- تشجيع إقامة الفعاليات الثقافية والفنية للتوعية بمخاطر الإنترنت في مختلف المناطق.

- تشجيع انشاء مؤسسات لقياس الرأي العام لتسهيل عملية الدراسة واحصاء عدد مستعملي جهاز الحاسوب والولوج واستعمال الشبكة العنكبوتية.

[1] الشهراني سعد بن علي **الإنحراف االفكري وأثره على الأمن الوطني والجماعي لدول مجلس التعاون الخليج العربي** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, 2005 ص60

- التكامل مع مؤسسات المجتمع الأخرى، مثل الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وأماكن الترفيه، لمواجهة مخاطر الجرائم الإلكترونية.[1]

- مراعاة التنوع والتماثل المنطقي والتنوع الثقافي والفني والاجتماعي لمختلف

المستويات الاجتماعية والفكرية عبر وسائل الإعلام المختلفة ، مع ضرورة التوازن حجم المواد الوعظية و برامج الإعلام الأمني مع بقية المواد المعروضة و التركيز على البرامج الحوارية والثقافية، بالإضافة إلى البرامج الوجهة للأسرة والمجتمع والشباب ، مع النظر في تطوير قنوات شبابية منوعة.

- الانفتاح العقلاني على الآخرين والاستفادة من شبكة الانترنت بطرق ايجابية

- التكامل مع مؤسسات المجتمع الأخرى مثل الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية والترفيه لمواجهة مخاطر الجرائم الإلكترونية. [2]

– تكوين الرأي العام للتحصين ضد الجريمة الالكترونية والوقاية منها والتعاون بين وسائل الإعلام والجهات الأمنية لعمل مظلة إعلامية وقائية لردع الجريمة الالكترونية و الوقاية منها.

– تبادل الخبرات الإعلامية في مجال الوقاية من الجريمة الالكترونية.[3]

المطلب الثاني: إستراتيجيات الإعلام الأمني للحد من الجريمة الإلكترونية

الإستراتيجية الإعلامية هي الخطة التي ترشد المنظمة للتفاعل مع الإعلام، كما أنها تساعد على ضمان أن الرسالة متماسكة ومنظمة ومستهدفة، وإعداد استراتيجية يعني أن المنظمة لن تتعامل بآلية رد الفعل وهو الملاحظ في الإعلام عندما يحتم الحدث أو الظروف ضرورة التعليق من جانبها، وباستخدام استراتيجية إعلامية يمكن بدلا من ذلك بناء الرسالة والصورة العامة والعلاقة مع الإعلام وفقا للرغبات،

---

[1]– الخطيب محمد بن شحات **الإنحراف الفكري وعلاقته بالامن الوطني والدولي** مكتبة الملك فهد الوطنية , الرياض 2006, ص133

[1] الخطيب محمد بن شحات **المرجع السابق**، 2006 ،ص 133

[3]الجحني علي بن فايز **الإعلام الأمنى والوقاية من الجريمة** الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2000، ص 239

لذا عندما يراد إطلاق حملة أو الاستجابة لموقف سيكون هناك قاعدة إجتماعية تبنى عليها تحتاج الى توضيح.. تفتقر الى تماسك البنية، وتتضمن الإستراتيجية الإعلامية خطة عن كيفية التعامل مع الإعلام لإيصال الرسالة.[1]

تؤثر وسائل الإعلام بشكل بارز في توجيه الجماهير و الجهات المختلفة نحو التعاون في مواجهة المخاطر و المشكلات الأمنية ، حيث تضمن تدخل الجماهير بالشكل المناسب الذي لا يتضمن تعطيل الجهات الأمنية ، بل إضافة إلى الحفاظ على الروح المعنوية في درجة مرتفعة وزيادة وانتشار الوعي ، و تجنب الإشاعات والتصريحات المتعارضة والمتناقضة التي تؤدي إلى إرباك الرأي العام.

لذلك ترتكز استراتيجية الإعلام الأمني على عدد من المقومات ترتكز على :

1 – العمل بهدي من الشريعة الإسلامية و القيم الأخلاقية الداعية إلى الخير والصلاح والتعايش السلمي وتعزيز أواصر التعاون بين المؤسسة الأمنية و المؤسسة الإعلامية بتوظيف وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها المرئية والمسموعة المقروءة لمضامين رسالتها التثقيفية والتوعية والترفيهية و تكثيف نشاطها بهدف:

– تحصين المجتمع ضد الجريمة الالكترونية بالقيم الأخلاقية و التربوية بما يعصمه من الانجراف و يحول دون تأثره بالتيارات الفكري المشبوهة و الأنماط السلوكية المنحرفة الوافدة عبر شبكة الانترنت.

– الإسهام في توجيه المواطن نحو السلوك السليم القائم على قيم الأخلاق و الاستقامة واحترام القوانين والأنظمة، وتحصينه ضد كل أشكال الانحراف و التحلل الأخلاقي و الفساد

– ترسيخ القناعة بأن الوقاية من الجريمة الالكترونية ليست مسؤولية موكولة إلى الأجهزة الأمنية و غيرها من أجهزة العدالة الجنائية فحسب ، بل مسؤولية تتقاسمها مختلف المؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها ، ومن بينها المؤسسات الإعلامية

[1] مأمون مطر، **الإعلام الحديث أدوات وتطبيقات معهد الإعلام العصري**، القدس، فلسطين، 2013، ص15

2 – المساهمة في تكوين رأي عام واسع يتعاون مع الأجهزة المختصة، من أجل الوقاية من الجريمة الالكترونية ومكافحتها على درب تحقيق طموحات المواطنين إلى مزيد من الاستقرار والنماء والرخاء وحماية المجتمع من الشرور الإجرام و تيارات الأفكار الملوثة بالتحلل والفساد الحاصل و مختلف المحاولات العدوانية الإرهابية و التخريبية منها، الموجهة من الداخل والخارج

3 – نشر الوعي الأمني بين المواطنين و تقوية الحس لديهم بأهمية المشاركة الفعلية والمستمرة في مكافحة الجريمة الالكترونية

4 – توعية الجماهير بوسائل المنع و طرق الوقاية وسبل علاجها، مع تبصيرها بأهمية اتخاذ الإجراءات الوقائية أنفسها وممتلكاتها من مخاطر الجريمة.

5– التعاون مع أجهزة الإعلام في وضع ضوابط علمية ثابتة تحكم التناول الإعلامي العربي للقضايا والأحداث المختلفة ذات المردود الأمني الذي يضمن الحد من آثاره السلبية. [1]

كما تسعى الإستراتيجية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– إبراز دور السلطات الرسمية وجهودها للحد من الجريمة الالكترونية.

– التعريف بوسائل الوقاية والمكافحة وإبراز مهامها وأدائها. اقتلاع الخوف والرهبة من نفوس الأفراد، مما يشجعهم على الشهادة أمام المحاكم و الإبلاغ عن المشتبه فيهم.

– تحقيق أهداف الخطط الأمنية الخاصة بالتوعية بمخاطر مختلف الجرائم بما في ذلك الجريمة الالكترونية

– إبراز الأضرار التي يمكن أن تلحق بالأفراد من جراء سلبيتهم في التعاون مع الأجهزة الأمنية والتأكيد على دور الفرد كعنصر مهم في العملية الأمنية.

[1] شعبان حمدي محمد ، **الإعلام الأمنى وإدارة الأزمات والكوارث**، القاهرة مطابع الشرطة : 2005، ص 72

المطلب الثالث: المعوقات التي تحد من فاعلية الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة الالكترونية

بالرغم من أهمية الإعلام الأمني في تحقيق الأمن والاستقرار إلا أن هذا الدور ينحصر بسبب بعض المعوقات التي تتراوح ما بين معوقات فنية ، كما يتضح مما يلي:

أ- المعوقات البشرية:

- نقص الإمكانات البشرية : إن تجاهل النقص في الإمكانات البشرية يترتب عليه الفشل في تفعيل الدور الأمني لوسائل الإعلام ، حيث أن النقص في متخصصي الإعلام الأمني المؤهلين أصحاب الخبرة و الدراية يحد من قدرة الإعلام الأمني على القيام بدوره في مكافحة الجريمة والوقاية من آثارها السلبية.

- انخفاض الوعي بين أفراد المجتمع بضرورة الاستماع ولإنصات عند الاستماع الرسائل الإعلام الأمني ، فكثيرا ما ينشغل جمهور المشاهدين بالأفلام والمسلسلات ، بل إن بعضهم يحول إلى قناة أخرى ، نتيجة ضعف الثقافة الأمنية وانخفاض الوعي الأمني.

- التماس بعض الإعلاميين رضا الغير من الرسالة الإعلامية وتجاهلهم الأمانة والواجب الأخلاقي ووقوع بعض الإعلاميين في فخ الشهرة .

- عدم اهتمام بعض الإعلاميين بإعداد الرسالة الإعلامية الملائمة والمسايرة للتقلبات و الظروف المعاصرة المحيطة بالمجتمع.

- عدم مراعاة فئة من الإعلاميين لحال المستمعين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[1].

[1] الشريم سعود بن إبراهيم ، **الشامل في فقه الخطيب و الخطبة** ، الرياض : دار الوطن للنشر ، 2003 ، ص 26.

- قيام بعض الإعلاميين بعرض المشكلات والحوادث فقط ومسبباتها، دون طرح الحلول المنطقية أو سبل الوقاية المناسبة.[1]

- جهل بعض الإعلاميين بإبعاد السلوك الخاص بالمخاطب ، ومن ثم عدم القدرة على تعبير ، والرؤية الذاتية المحدودة التي تقدمها الرسالة الإعلامية لسلوك المخاطب.[2]

ب المعوقات الفنية :

- عدم الاهتمام بتزويد أجهزة الإعلام الأمني بالتقنيات الحديثة التي تساعد على إيصال الرسائل الإعلامية بطرق ووسائل متنوعة ومشوقة.

- تقدم الأجهزة والمعدات المستخدمة من قبل أجهزة الإعلام الأمني في تقديم رسائلها الإعلامية وعدم توفر التدريب المناسب للعاملين في أجهزة الإعلام على الإلقاء الصحيح للرسائل الإعلامية أو إعداد مكوناتها بطريقة صحيحة.[3]

- ضعف قدرة بعض الإعلاميين على مواكبة التطور التقني الحديث.[4]

- تقديم رسائل الإعلام الأمني بشكل تعليمي موضوعي يقوم على النصح والإرشاد

المباشر دون توضيح مكامن الخطورة، مما ينفر المتلقي من تتبعه ويجعله يشرد نتيجة عدم اللجوء للأسلوب القصصي المدعم بالأمثلة والأحاديث والآيات التي توضح عواقب ونتائج المخالفات الشرعية ، مع مزج ذلك بالحقائق و الأرقام عن الجرائم والمخلفات السلبية على الفرد والمجتمع.

---

[1] العوفي عبد اللطيف **دبيان الإقناع في حملات التوعية الإعلامية** ، الرياض : مطابع التقنية للأوفست 1994 ، ص 361-364 .

[2] النكلاوي أحمد محمد ، **الجريمة المنظمة التعريف الأنماط والاتجاهات** الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999، ص25

[3] البشري علي بن هادي بن معيض، **دور الحاسب الآلي في التطوير التنظيمي لتجربة الدوريات الأمنية**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1998، ص26

[4] المشاري عبد الله بن سعد ، **معوقات التطور التنظيمي من وجهة نظر القيادات العليا في شرطة منطقة الرياض**، رسالة ماجستير . الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2002م ، ص 122.

- الرسائل المطروحة أحادية الجانب ، حيث لا تعرض الجوانب الأخرى للمشكلات الأمنية ، لذلك لا تلقى تأييد واقتناع المثقفين ، فتفقد جمهور لا بأس به[1].

- تسام غالبية الرسائل الإعلامية بالعاطفية وبعدها عن الواقعية و العملية ومخاطبة مشكلات المجتمع و الظواهر السلبية ، مما يترتب عليه عدم قدرتها على ضم المتلقين تحت لواء واحد للتعاون في مقاومة الظواهر الإجرامية و اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من أخطار الجرائم و الإرهاب[2].

- الافتقار إلى نظام اتصال مباشر بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية وعدم اهتمام وسائل الإعلام بحملات الإعلام الأمني كوسيلة لنشر الأمن والاستقرار في ربوع المجتمع.

- استخدام بعض الكلمات المبتذلة والركيكة وألفاظ عامية في الرسائل الاعلامية وعدم تماسك تراكيب الرسالة الإعلامية وجملها وإخفاقها في تصوير المعنى

- نقص المتخصصين في مجال إعداد حملات الإعلام الأمني الفعالة التي تستطيع توجيه الجماهير وتغيير سلوكياتهم واتجاهاتهم الإعلامية[3] .

[1] العوفي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص361

[2] بدر عبد المنعم، **تطوير الاعلام الأمني العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997، ص79

[3] القحطاني بدر بن خالد حزام، **دور الاعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات**، رسالة ماجستير، جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص145

المبحث الثاني: الإعلام الأمني والأطر المؤسساتية والعلمية في مكافحة الجريمة الإلكترونية بالجزائر

مع التطور السريع في مجال التكنولوجيا الرقمية، شهدت الجزائر – شأنها شأن بقية دول العالم – تزايدًا ملحوظًا في التهديدات المرتبطة بالجريمة الإلكترونية، سواء من حيث الكم أو التنوع أو مستوى الخطورة. هذا الواقع فرض على الدولة الجزائرية تكييف آلياتها الأمنية والمؤسساتية والإعلامية للتصدي لهذا النوع المستحدث من الإجرام، الذي يتجاوز الحدود التقليدية ويستهدف الأفراد والمؤسسات على حدّ سواء.

وفي هذا السياق، برز الإعلام الأمني كأداة محورية في التوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية، من خلال الحملات الاتصالية التي تستهدف تحسيس المواطن الجزائري بطبيعة هذه الجرائم وأساليب الوقاية منها. كما أن الأطر المؤسساتية، وفي مقدّمتها الأجهزة الأمنية المتخصصة في مكافحة الجرائم المعلوماتية، تلعب دورًا جوهريًا في تتبع الجناة، وتأمين الفضاء السيبراني، وتطبيق التشريعات ذات الصلة. ولا يكتمل التصدي الفعّال لهذه الظاهرة إلا باعتماد حلول علمية متكاملة، تتضمن التكوين المتخصص، ودعم البحث العلمي، وتطوير الشراكات بين مختلف الفاعلين، وهو ما يتطلب مقاربة شاملة متعددة الأبعاد وبناءًا على ذلك، يتناول هذا الفصل ثلاث محاور أساسية:

المطلب الأول: حملات الاعلام الأمني

تؤدي حملات الاعلام الأمني دورا هاما في إيصال الرسالة الإعلامية لجمهور المشاهد، وذلك من خلال عمليات التأثير التي تتراوح شدتها وتأثرها حسب تكرار إذاعة الحملات، واختيار الأوقات الملائمة لذلك، وتخصيص الفترة الزمنية الكافية لوصول الرسالة بوضوح لجمهور المشاهدين، فضلا عن العناية بمضامين الحملات الإعلامية، واستخدام وسائل عرض متميزة، وأشكال عرض مختلفة لكي لا تصيب جمهور المشاهدين بالملل وترسخ قناعات بأهمية المواد المطروحة والمعلن عنها.

ومن هنا يتبين لنا ان الحملات الإعلامية عبارة عن:

-نشاطات اتصالية أو إعلامية منظمة.

-تهدف لعلاج ظاهرة أو مشكلة أو مناقشتها وتوجيه الجماهير لوجهة معينة اتجاهها.

-تصدر في وقت محدد.

-تمول من جهات رسمية في المجتمع.

-تنسجم أهدافها مع القيم والأعراف في المجتمع.

-تستخدم مختلف أنواع ونماذج ومستويات ووسائل الاتصال.

تستخدم رسائل اتصالية متنوعة.[1]

وتتنوع الحملات الإعلامية حسب أهدافها، فمنها الحملات الإخبارية، وحملات الصورة الذهنية، والحملات التعليمية، والحملات الاقناعية.

أ-الحملات الإخبارية: هي الحملات التي تهدف الى إيصال المعلومات التوعوية المهمة للجمهور لإبلاغ المتلقي بما حدث او سيحدث مستقبلا في الموضوعات التي تهمه أو على الأقل تهم قطاع عريض من افراد المجتمع. ومن أمثلة هذه الحملات الإعلان عن الأنظمة والقرارات الحكومية الجديدة التي تنوي الدولة تعريف المواطنين بها كاستبدال العملة الورقية بعملة جديدة.[2]

ب-حملات الصور الذهنية: هي الحملات التي تستهدف تغيير الانطباع الذهني القائم لدى أفراد المجتمع عن منظمة او مجتمع او هيئة أو حتى فرد من أفراد المجتمع أو أمر من الأمور، فهي أمور يراد منها تغيير الاتجاهات والسلوك. وكثيرا ما تلجأ الدولة والأجهزة المعنية لهذا النوع من الحملات

[1] العوف عبد اللطيف ذبيان، المرجع السابق، ص12

[2] العوف عبد اللطيف ذبيان، المرجع السابق، ص14-18

بغرض تقديمها في صورة مشرفة وإبراز إنجازاتها وخدماتها وجهودها في خدمة المجتمع عن طريق الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية.[1]

ت-الحملات التعليمية: هي الحملات التي تركز على تلقين المشاهد معلومات محددة وجديدة بهدف تبصيره بأشياء محددة كالوقاية من مرض معين، او كيفية مكافحة التلوث...الخ. وقد يؤدي هذا النوع من الحملات الى تغيير في الاتجاهات والسلوكيات الى الأفضل.

ث-الحملات الاقناعية: هي الحملات التي تسعى لتغيير الاتجاهات او السلوكيات، أو دعم الاتجاهات وتعزيزها لكي لا تضعف أمام حملات مضادة، أو أية مستجدات. وتعد عملية التدعيم أسهل من عملية تغيير الاتجاهات التي تعد بدورها اسهل من عملية السلوك التي تعد الهدف الأساسي والنهائي للحملات الاقناعية. والحملات الاقناعية تشمل جميع أوجه الحياة سواء في المجالات الصحية، او مجالات التغدية، او الرياضة.[2]

المطلب الثاني: الأجهزة المختصة في متابعة الجريمة الالكترونية في الجزائر

هناك أربعة أجهزة تختص في متابعة الجريمة الالكترونية في الجزائر وتتمثل فيما يلي:

أ-الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال:

ويقصد بالجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، ولقد نصت المادة 13 من القانون04/09المؤرخ في 05أوت 2009على إنشاء هذه الهيئة والذي يتضمن قواعد خاصة للوقاية من هذه الجرائم، ولقد جاء في نص المادة ' تنشا هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها'

[1] العناد عبد الرحمان بن حمود، **تخطيط الحملات الإعلامية**، مطابع التقنية للاوفست، ط3، الرياض، 1993، ص231

[2] العوف عبد اللطيف ذبيان، المرجع السابق، ص19

إذ لابد من تحديد نظام أو قانون خاص يبين شكل هذه الهيئة وتنظيمها ويسيرها وباستقراء نصوص القانون 04/09 فان تشكيلتها تتميز بوجود مجموعة من ضباط الشرطة القضائية والتي تسمح لهم بتنفيذ المهام التي أوكلها المشرع لهذه الهيئة 1.

ومن أهم مهامها هي الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك من خلال توعية مستعملي هذه الأخيرة بخطورة مثل هذه الجرائم، من أهمها التجسس على الاتصالات والرسائل الالكترونية والتلاعب بحسابات العملاء أو بطاقات ائتمانهم.

بالإضافة إلى مكافحة هذه الجرائم وحسب المادة 14من القانون 04/09 فهناك نوعان من المكافحة:

أولا: مساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة في التحريات التي تجريها بشان الجرائم بما في ذلك تجميع المعلومات.

ثانيا: كتبادل المعلومات مع نظيراتها في الخارج قصد جمع كل المعطيات المفيدة في التعرف على مرتكبي الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحديد مكان تواجدهم، وفي هذا الشأن تقوم الهيئة على المستوى الوطني بتنشيط وتنسيق الأعمال التحضيرية الضرورية ومن ثم تشاركها مع المنظمات (الهيئات)المماثلة لها على مستوى الدول بدون المساس بتطبيق الاتفاقية الدولية.

ب- السلطة القضائية في مواجهة الجرائم المعلوماتية:

بعد تزايد استعمال الشبكات الرقمية لدى المواطنين وجب على السلطة التعامل في قضايا الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

حيث يتطلب الأمر مظاهر تقنية وقانونية لمعالجة هذه القضايا وفي سنة 2003 وفي أطار إصلاح العدالة قامت وزارة العدل بإطلاق برنامج تكوين خاص بالقضاة هدفه رفع مستواهم ليواكب التطور

---

[1] احمد مسعود مريم ،**آليات مكافحة جرائم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ضوء القانون ، 04/09**رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قانون جنائي ورقلة ، 2013، ص45-46

القانوني الخاص بجرائم المعلوماتية، لهذا تم دمج مادة الجريمة المعلوماتية في برنامج تكوين طلبة المدرسة الوطنية للقضاء على شكل ملتقيات ينشطها خبراء، ولا شك من أن تخصيص جهات القضاء وتخصص القضاة هما السمات الحديثة البارزة للتنظيم القضائي الجزائري، وقد جاء في تمويل الجزائرية الأوروبية لمشروع دعم إصلاح العدالة في الجزائر أن هذا المشروع يهدف لدعم تخصص وتكوين القضاء داخل وخارج الوطن للاستجابة للمتطلبات المستجدة كالجرائم المعلوماتية، ونظرا لأهمية التخصص فقد تم عقد عدة مؤتمرات دولية تناولته منها: مؤتمر روما سنة 1958 مؤتمر **نيس** سنة 1972.[1]

ج- المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام:

يتكون من 11 دائرة متخصصة في مجالات مختلفة جميعها تضمن انجاز الخبرة والتكوين والتعليم وتقديم المساعدات التقنية حي دائرة الإعلام الآلي والالكتروني وهي مكلفة بمعالجة وتحليل وتقديم كل دليل رقمي يساعد العدالة كما يقدم مساعدة تقنية للمحققين في المعاينات[2] .

حيث يسهر أفرادها على تامين اليقظة التكنولوجية لتحسين المعارف والطرق المسجلة في كل الخبرات العلمية ولانجاز هذه المهام لا بد من تقسيم الدائرة إلى ثلاثة مخابر، كل مخبر حسب نوع المعلومات التي توصل إليها (سمعية بصرية، والإعلام الآلي) فكل مخبر يزود بقضية مهمتها إنشاء المعطيات من حوامل المعلومات وضمان نزاهة وشرعية الدليل ويتمثل في مخبر الإعلام الآلي – مخبر الفيديو – مخبر الصوت.

د- المديرية العامة للأمن الوطني:

ومن أهم مهامها أنها تسعى للتصدي للجريمة الالكترونية من مختلف الجوانب والتي تكون كالتالي:

[1] احمد مسعود مريم ، المرجع السابق، ص45-46

[2] أسمهان بوضياف، المرجع السابق، ص370

-الجانب القانوني: بتمثل في كل النصوص القانونية التي تسعى للتصدي للجريمة الالكترونية كقانون 22/06 المؤرخ في 10ديسمبر 2006والقانون 04/09 المؤرخ في 05 أوث 2009 وقانون العقوبات في الماجة 394مكرر.

-الجانب التنظيمي: يتمثل في التكوين المتواصل والتكوين الأولي لتدعيم مخابر الشرطة العلمية وتدعيم المصالح الولائية للشرطة القضائية وتدعيم هيكلة مصالح الشرطة القضائية للتصدي للجريمة الالكترونية عن طريق تقديم دروس توعوية في مختلف الأطوار، بالإضافة للمشاركة في الملتقيات والندوات الوطنية وكل النشاطات التي هدفها توعية المواطن حول خطورة الجرائم الالكترونية.

-الجانب الدولي: وفي إطار مكافحة الجريمة الالكترونية ونظرا للبعد الدولي الذي عادة ما يتناول هذا النوع من الجرائم، لم تهمل المديرية العامة للأمن الوطني استغلال عضويتها الفعالة في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، هذه الأخيرة التي تتبع عدة مجلات للتبادل المعلوماتي الدولي وتسهيل الإجراءات القضائية المتعلقة بتسليم المجرمين وكذا نشر أوامر القبض على المبحوث عنهم دوليا.[1]

المطلب الثالث: الحلول العلمية في مكافحة الجريمة الالكترونية

في هذه النقطة سنتطرق إلى وضع بعض الحلول العلمية التي يجب إتباعها في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية:

-الحذر في المعاملات البنكية التي تتم عبر الانترنيت.

[1] فضيلة عاقلي ، **الجريمة الالكترونية وإجراءات مواجهته في التشريع الجزائري** ، المؤتمر الدولي حول الجرائم الالكترونية المنعقد في 24-25 مارس 2017 بطرابلس، لبنان، مركز جيل للبحث العلمي، 2014، ص133

-وضع قوانين تلزم كل المصاريف بوضع استراتيجيات علمية لمنع غسل الأموال عبر الانترنيت.

-مراقبة التعاملات الالكترونية بوضع تدابير تكشف الجرائم.

-تدريب المحققين على كشف ما تحتويه أجهزة الكمبيوتر وبرامجها المخزنة [1].

-رفع كفاءة الأجهزة التقنية المختصة برصد التهديدات والمخاطر والبلاغات.

-عدم فتح أي رسالة تكون من مصدر مجهول.

-وضع تجهيزات وبرمجيات لمكافحة الرسائل المزعجة والحد من وصولها للبريد الالكتروني[2].

-تبني فكرة الخط الساخن للبلاغ عن الإعلانات التي تسعى للاستغلال الجنسي للأطفال.

-تفعيل جور المجتمع المدني في حماية الآداب من السلوكيات والممارسات الضارة عبر الانترنيت.

-السعي لإنشاء منظمة عربية لتنسيق أعمال مكافحة الجريمة عبر الانترنيت.

-تعزيز التعاون الدولي خاصة الانتربول لمواجهة كافة أشكال الجريمة الالكترونية.[3]

---

[1] العوفي عبد اللطيف دبيان ،**الإقناع في حملات التوعية الإعلامية** ، الرياض ،مطابع التقنية للاوفست، 1994، ص88

[2] سعيد بن سالم وآخرون ،**الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها** ،مجمع البحوث والدراسات ،أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ،نزوى ،سلطنة عمان، 2015-2016، ص 41-42، على الرابط www.noor-book.، لوحظ يوم 2024/08/15، 21:34

[3] الألفي محمد ، **المسؤولية الجنائية عن الجرائم الأخلاقية عبر الانترنيت** ،القاهرة ،المكتب المصري الحديث، ص2004-2005

الإطار التطبيقي

تمهيد

بعد عرض الجوانب النظرية التي تناولت مفاهيم الإعلام الأمني والجريمة الإلكترونية، يأتي هذا الفصل لتسليط الضوء على الدراسة التطبيقية التي أجريت على مستوى المصلحة المركزية للاتصال والصحافة بالمديرية العامة للأمن الوطني، قصد الكشف عن طبيعة الدور الذي تمارسه هذه الهيئة في التوعية والوقاية من الجريمة الإلكترونية، ومدى فعالية الوسائل والاستراتيجيات المعتمدة في هذا الإطار.

1-لمحة عن الشرطة الجزائرية

1-1 تعريف الشرطة:

جاء تعريف كلمة الشرطة في قاموس "منجد الطلاب" كالتالي: "الشرطة، ما اشترطته أول كتيبة تحضر الحرب "شرطة كل شيء" خياره والشرطي، واحد (الشرط) وهم طائفة من خيار أعوان الولاة وفي أيامنا هم رؤساء الضابطة ورجالها سموا بذلك لأنهم اعملوا أنفسهم بعلامات يعرفون بها الشرط أيضا: أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت [1].

أما في قاموس "مجاني الطالب" جاء تعريف كلمة الشرطة على أنها "هيئة الشرط بمعنى رجل الضابطة. والشرطي أي واحدة الشرطة. والشرط في الماضي هي الطائفة من أخيار أعوان الولاة. وفي أيامنا رجال الضابطة الذين يعهد إليهم في حفظ الأمن والسهر على تنفيذ القوانين والأحكام وفي تنظيم السير.[2]

1-2 تعريف الشرطة الجزائرية

الشرطة الجزائرية هي الجهاز الذي يمارس مهامه تنظيميا باسم المديرية العامة للأمن الوطني، إحدى المديريات الرئيسية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتحت وصايتها، يقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام العام بالمدن الجزائرية الكبرى والمناطق الحضرية والشبه حضرية، بالإضافة إلى أنها تؤدي مهام الشرطة الروتينية الأخرى كم ارقبة حركة المرور والدوريات الراكبة والراجلة التي تستهدف الوقاية من الجريمة وتقويم السلوك من خلال الحضور الدائم والتواجد المستمر لهذا الجهاز في الميدان من خلال أفراده.[3]

---

[1] فؤاد إفرام البساني، **قاموس منجد الطلاب**، الطبعة الرابعة والعشرون، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1975، ص364

[2] قاموس مجاني الطالب، الطبعة الثامنة، دار المجاني، بيروت لبنان، 2001، ص496

[3] محمد السعيد زناتي واحمد بنيني، **دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها** .مجلة التحولات . العدد الأول، جامعة ورقلة، 2019، ص374

1-3 نشأة وتشكيل الشرطة الجزائرية

أورد القنصل الأمريكي بالجزائر وليام تشارلز في الفترة 1824 -1816في مذكرته: (أنا أعتقد أنه لا توجد مدينة أخرى في العالم يبدي فيها البوليس نشاط أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد تفلت من رقابتها جريمة، كما أنه لا يوجد بلد آخر يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن اكبر).[1] وهو بذلك يؤرخ للتنظيم والقوة الجيدة لجهاز الشرطة الجزائرية خلال الحقبة العثمانية، بالرغم من أن تاريخ الشرطة الجزائرية يعود إلى العهد النوميدي منذ القرن الثالث والأول قبل الميلاد، مرورا بجميع الحضارات والدول التي نشأت على الأراضي الجزائرية، منذ الفتح الإسلامي ثم الدولة الرستمية والحمادية والزيانية، إلى غاية الدولة الحديثة للأمير عبد القادر في الفترة الاستعمارية. أما حديثا وبعد نيل الجزائر لاستقلالها، فتم إنشاء هذا الجهاز رسميا عقب تسليمهم مهام حفظ الأمن العام للبلاد من المندوبية المكلفة بذلك في الفترة الانتقالية بموجب اتفاقيات افيان، وذلك بعد تنظيم الاستفتاء الخاص بالاستقلال، الذي أعلن عن نتائجه بتاريخ 05 جويلية 1992 وبذلك تم تسليم السيد محمد مجاد أول مدير عام للشرطة الجزائرية، هذه المهام في حفل رسمي أقيم بقصر الحكومة بتاريخ 22جويلية 1962 وهو التاريخ الفعلي لميلاد المديرية العامة للأمن الوطني، المتضمنة لجهاز الشرطة الجزائرية، التي اتخذت من الطابق السفلي لقصر الحكومة مقر لها الى غاية سنة 1965أين انتقلت الى مقرها الحالي بباب الواد بالجزائر العاصمة، أصبح هذا التاريخ 22جويلية 1962عيدا وطنيا للشرطة الجزائرية يحتفل بيه كل سنة [2].

تنظيميا تتشكل المديرية العامة للأمن الوطني من أجهزة ومديريات ومصالح مركزية من أهمها:

-مديرية الشرطة القضائية

- المفتشية العامة للأمن الوطني

- مديرية الاستعلامات العامة

---

[1] شوقي عبد الكريم، **صفحات من تاريخ الشرطة الجزائرية**، مطبوعة منشورة بالمتحف المركزي للشرطة الجزائرية، الجزائر، 2015

[2] محمد السعيد زناتي واحمد بنيني، المرجع السابق، ص376

- مديرية الأمن العمومي
- مديرية شرطة الحدود
- مديرية الموارد البشرية
- مديرية الإدارة العامة
- مديرية التعليم ومدارس الشرطة
- مديرية الوسائل التقنية.
- مديرية الشرطة العامة والتنظيم
- مديرية الصحة، النشاط الاجتماعي والرياضيات.
- خلية الاتصال والعلاقات العامة والصحافة.

اما على المستوى الجهوي، فينقسم إقليم البلاد إلى ستة نواحي بعواصم الولايات التالية: (البليدة، وه ارن، بشار، تمن ارست، ورقلة، قسنطينة)، تحتوي على مصالح جهوية ممثلة في معظمها للمديريات المركزية والمصالح المركزية أهمها: المفتشيات الجهوية للشرطة، المصالح الجهوية للمالية والتجهيز، المصالح الجهوية للوسائل التقنية، المصالح الجهوية للصحة النشاط الاجتماعي والرياضيات، المصالح الجهوية للأمن العمومي، المكاتب الجهوية للاتصال والعلاقات العامة والصحافة، المكاتب الجهوية للتكوين.....

وعلى الصعيد المحلي تم استحداث مديرية أمن الولاية على مستوى كل ولاية سنة1971 بموجب المرسوم رقم 71- 150المؤرخ في 03جوان 1971المتضمن إنشاء أمن الولاية وأمن الدوائر، ويسير أمن جميع الولايات مصالح أمن الدائرة وتنسيقها ومراقبة نشاطها ويكون مقرها بمركز الولاية ويمتد

اختصاصها على جميع مصالح الأمن التابعة لدائرة الولاية، يشرف رئيس أمن الولاية على تسييرها وهو تحت سلطة الوالي والذي يعتبر احد مستشاريه في مسائل الأمن والنظام العام.[1]

وبنفس المرسوم الذي يتضمن إنشاء أمن الولايات وأمن الدوائر، تم استحداث مصلحة أمن الدائرة على مستوى دوائر الوطن، وتضمن مصلحة أمن الدائرة محافظات الأمن العمومي والفرق المتنقلة للشرطة القضائية وفرق الاستعلامات العامة والمصالح الإدارية والمصالح التقنية والمصالح الحضرية للأمن، ويكون مقرها بمركز الدائرة ويمتد اختصاصها إلى مجموع تراب الدائرة والذي يعتبر أحد مستشاريه في مسائل الأمن العام وحفظ النظام كذلك.

وعلى المستوى القاعدي تم استحداث مصالح الأمن الحضري على مستوى المناطق الحضرية للمدن والاحياء كلما دعت الضرورة لذلك وعددها يناسب طرديا مع حجم المدن والكثافة السكانية لكل مدينة، والأمن الحضري كما أمن الدائرة هو امتداد لأمن الولاية، يشرف غالبا عليه ضابط برتبة محافظ شرطة أو ملازم أول للشرطة على الأقل، ويعتبر الأمن الحضري النواة القاعدية لجهاز الشرطة في المدن وذلك لقربه من أف ارد المجتمع وسهولة احتكاكهم به بحكم المعاملات الإدارية اليومية مع هذا المرفق خاصة في ظل السعي المتواصل لقيادة الأمن الوطني لإرساء قواعد الشرطة الجوارية.[2]

2-تحليل لإحصائيات الشرطة الجزائرية خلال سنتي 2023/2022

[1] محمد السعيد زناتي واحمد بنيني، المرجع السابق، ص376

[2] محمد السعيد زناتي واحمد بنيني، المرجع السابق، ص377

جدول رقم (1): يوضح أنواع الجريمة الإلكترونية المرتكبة في الجزائر وفقا لإحصائيات الشرطة الجزائرية خلال سنتي 2022 و2023.

الجرائم	عدد القضايا المسجلة		عدد الأشخاص المتورطين	
	2022	2023	2022	2023
المساس بالأشخاص عبر شبكة الأنترنت	2046	1999	1905	1796
المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات	331	323	202	217
النصب والإحتيال عبر شبكة الأنترنت	801	1130	1318	1958
المساس بالأطفال عبر شبكة الأنترنت	56	113	78	124
نشر محتويات مخالفة للنظام عبر شبكة الأنترنت	1083	1066	1427	1332
بيع السلع المحظورة عبر شبكة الأنترنت	115	110	159	181
جرائم أخرى	286	395	496	538
المجموع	4718	5136	5567	6146

المصدر: مجلة الشرطة الجزائرية العدد 158 ماي 2023 ص 21

نلاحظ من خلال الجدول (1) التزايد الملحوظ في عدد الجرائم الإلكترونية بين سنتي 2022 و 2023 بفارق 418 جريمة، مما يؤكد المنحى التصاعدي لهذا النوع من الجرائم ، قضايا المساس بالأشخاص عبر شبكة الانترنيت كالتشهير السب والقذف وغيرها من الجرائم التي يمكن أن تمس بالفرد . تصدرت نسبة الجرائم خلال السنتين الماضيتين بنسبة 38.92% في سنة 2023 بالرغم من انخفاضها بفارق 50 جريمة عن سنة 2022 أين احتلت نسبة 43.36% من مجموع الجرائم الإلكترونية.

أما جرائم النصب والاحتيال عبر الانترنت فقد سجلت نسبة 22 % خلال سنة 2023 في منحنى تصاعدي بعدما سجلت نسبة 16.97 % خلال سنة 2022 ، فجرائم نشر المحتويات المخالفة للنظام بنسبة 22.95% خلال سنة 2022 لتنخفض إلى نسبة 20.75% خلال سنة 2023

هذا ما يتطلب تفعيل المقاربة الإعلامية الأمنية في التعريف بهذه الجرائم والتحذير من الوقوع بها فكثير من أفراد المجتمع يجهل عواقب قيامه بالتشهير مثلا بالحياة الخاصة أو السب والقذف للآخرين لمجرد أن هذا الفعل مرتكب بالفضاء الإفتراضي في حين أن له جزاء قانوني، فتسجيل تراجع في عدد الجرائم المتعلقة بالمساس بالأشخاص عبر الانترنيت وكذا جرائم القرصنة والمساس بالأنظمة الآلية بين سنتي 2022 و 2023 يعزى إلى تبعات الومضات الإشهارية عبر مختلف الوسائط المعتمدة من قبل الشرطة الجزائرية لتبليغ رسالتها الإعلامية والتي عرفت بهذه الجرائم وبينت سبل الوقاية، كما دعت المتضررين منها إلى التقدم للتلبيغ عنها لدى مصالح الأمن، في حين سجل تزايد ملحوظ في بعض الجرائم على غرار نشر محتويات إلكترونية مخالفة للنظام حيث يمكن أن ترجع هذه الزيادة إلى تبعات الوضع السياسي والإجتماعي للبلاد ، أما جرائم النصب والاحتيال عبر الانترنيت شهدت هي الأخرى إرتفاعا محسوسا بين سنتي 2021 و 2022، حيث يتطلب اتباع نفس الإستراتيجية الاعلامية وتحديد هذه الجرائم كهدف للتصدي لها، وذلك من خلال انتاج رسائل اتصالية ملائمة بما يخدم الأهداف المسطرة للتقليص منها مستقبلا

3-تحليل نتائج المقابلة

تحليل نتائج المحور الأول: استراتيجيات الإعلام الأمني للتوعية والوقاية من مخاطر الجريمة الإلكترونية

السؤال 01: ما هي الاستراتيجيات الأساسية التي تتبعها مصلحة الإعلام الأمني في الشرطة الجزائرية للتوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية؟

الهدف من السؤال 01: فهم الاستراتيجيات الرئيسية التي تعتمدها المصلحة لتوعية الجمهور بمخاطر الجريمة الإلكترونية.

الإجابة عن السؤال 01:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** نركز على حملات التوعية عبر وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون والراديو، وكذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي كما نعقد أيضًا ورش عمل وندوات بالتعاون مع مختلف المؤسسات[1].

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** نستخدم تحليل البيانات لتحديد الفئات الأكثر عرضة للجريمة الإلكترونية ونوجه حملات التوعية لهذه الفئات[2].

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** نتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة لتنظيم برامج وحوارات توعوية، بالإضافة إلى توزيع مطويات ومنشورات في الأماكن العامة[3].

[1] مقابلة مع ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال ، المديرية العامة للأمن الوطني، بتاريخ 14 مارس 2024.

[2] مقابلة مع ممثل عن مديرية الأمن العمومي، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 17 مارس 2024.

[3] مقابلة مع ممثل عن مصلحة العلاقات العامة ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 18 مارس 2024

السؤال 02: كيف يتم تنفيذ هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع ؟

الهدف من السؤال 02: التعرف على كيفية تطبيق الاستراتيجيات النظرية عمليًا وتأثيرها على الجمهور

الإجابة عن السؤال 02:

– **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** نضع خطة سنوية تحدد الأنشطة والحملات التوعوية، ويتم تنسيقها مع الجهات المعنية لتنفيذها.

–**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** نستخدم التحليل الإحصائي لتقييم تأثير الحملات وضبط الاستراتيجيات بناءً على النتائج.

–**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** نقوم بزيارات ميدانية ونشارك في الفعاليات المجتمعية لتوزيع المواد التوعوية والتفاعل مع الجمهور.

السؤال 03: ما هي الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا في حملاتكم التوعوية ؟

الهدف من السؤال 03: تحديد الوسائل الإعلامية الأكثر فعالية واستخدامًا في حملات التوعية.

الإجابة عن السؤال 03:

– **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** التلفزيون والراديو ومواقع التواصل الاجتماعي والحملات الميدانية.

–**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية.

–**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** التلفزيون والمطويات والأنشطة الميدانية.

السؤال 04: كيف يتم التعاون مع وسائل الإعلام المحلية والدولية لنشر الوعي؟

الهدف من السؤال 04: فهم آليات التعاون مع وسائل الإعلام الأخرى لتعزيز نشر الوعي بمخاطر الجريمة الإلكترونية.

الإجابة عن السؤال 04:

– **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** نقوم بالتنسيق مع وسائل الإعلام لتنظيم برامج خاصة والمساهمة في مختلف الروبرتاجات والبرامج والحوارات وتغطية فعالياتنا[1].

–**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** نتعاون مع وسائل الإعلام لتوفير بيانات وتحليلات تساعد في إنتاج محتوى توعوي فعال[2].

–**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** نعمل على بناء علاقات قوية مع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية لضمان تغطية واسعة لأنشطتنا[3].

❖ **التعليق على نتائج المحور الأول:**

توضح نتائج المقابلة أن مصلحة الإعلام الأمني في الشرطة الجزائرية تعتمد على استراتيجيات متنوعة للتوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية. الوسائل التقليدية مثل التلفزيون والراديو ما زالت تحتل مكانة مهمة، لكن هناك توجه متزايد نحو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي نظرًا لانتشارها الواسع وتأثيرها الكبير على الفئات الشابة.كما تتعاون المصلحة مع وسائل الإعلام وتنظيم ورش العمل والندوات ما يعزز من تأثير هذه الحملات. ومنه فأن هذا يؤشرعلى أن تعدد الوسائل والاستراتيجيات يزيد من فعالية الإعلام الأمني في الوصول إلى جمهور واسع ومتنوع.

[1]مقابلة مع ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال ، المديرية العامة للأمن الوطني، بتاريخ 14 مارس 2024.

[2]مقابلة مع ممثل عن مديرية الأمن العمومي، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 17 مارس 2024.

[3]مقابلة مع ممثل عن مصلحة العلاقات العامة ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 18 مارس 2024

جدول(2): تصنيف إستراتجيات الإعلام الأمني للشرطة الجزائرية

الإستراتيجية	العملية الإعلامية	الفئة المستهدفة	الهدف
التعاون مع وسائل الاعلام (التلفزيون والإذاعة)	– روبرتاجات ومقابلات	جميع الفئات	**– التعريف بالجرائم المرتكبة**
	– برامج متلفزة		**– إبراز الطرق المستخدمة**
	– حصص دورية		**– محاكاة أحداث الجرائم**
	– نشرات الأخبار		**– شرح الإجراءات الوقاية**
إستخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي	– منشورات وومضات	جميع المتابعين	**التوعية والتحسيس الأمني**
	– صور وفيديوهات		**جذب أكبر عدد للمتابعين**
	–عرض نشاطات ميدانية		**إبراز الإجراءات الوقائية**
	– احصائيات وأرقام		**إيصال المعلومة الدقيقة**
الحملات التحسيسية	– توزيع مطويات هادفة	التلاميذ والعامة	**ترسيخ الوعي الأمني**
	– برمجة دروس تعليمية		**تلقين التربية الأمنية**
	–حملات توعوية ميدانية		**نشر ثقافة التبليغ**
	– أيام مفتوحة		**إكساب المعارف**

الندوات والملتقيات	– ملتقيات جامعية	الأساتذة والباحثين والطلبة	**الشراكة وتبادل الخبرات**
	– أيام دراسية		**الدراسة العلمية الدقيقة**
	– ندوات إعلامية		**تحليل الظواهر الاجرامية**
	– بحوث ومجلات		**التوصيات والإقتراحات**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج المقابلة

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن الشرطة الجزائرية تراهن على استراتيجية ثرية متعددة الإتجاهات والأهداف لإيصال رسائلها الإعلامية الهادفة للتوعية والوقاية من مخاطر الجريمة الإلكترونية والمساهمة في إثراء الثقافة الأمنية لدى مختلف فئات المجتمع بالتعاون والتنسيق بين أجهزة الإعلام الأمني والشركاء والمجتمع المدني مع اشراك المواطن في كل النشاطات التوعوية حيث تعتمد على التنوع في الوسائل والأساليب لضمان الوصول إلى أوسع نطاق ممكن من الجمهور

تحليل نتائج المحور الثاني: فعالية استراتيجيات الإعلام الأمني للتوعية والوقاية من مخاطر الجريمة الإلكترونية

السؤال 05: ما مدى فعالية الاستراتيجيات المستخدمة في زيادة وعي الجمهور بمخاطر الجرائم الإلكترونية؟

الهدف من السؤال 05: تقييم مدى فعالية الاستراتيجيات المتبعة في تحقيق أهداف التوعية بمخاطر الجريمة الالكترونية.

الإجابة عن السؤال 05:

– **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** الفعالية جيدة وملحوظة من خلال زيادة التفاعل والتوعية بين الجمهور[1].

[1] مقابلة مع ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال ، المديرية العامة للأمن الوطني، بتاريخ 14 مارس 2024.

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** البيانات تشير إلى زيادة في الوعي وانخفاض في عدد الجرائم الإلكترونية المسجلة[1].

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** تفاعل الجمهور مع الأنشطة الميدانية كان إيجابيًا وهناك وعي متزايد بمخاطر الجرائم الإلكترونية[2].

السؤال 06: كيف تقيسون فعالية الحملات التوعوية الميدانية؟

الهدف من السؤال 06: معرفة الأساليب المتبعة لقياس فعالية الحملات التوعوية الميدانية.

الإجابة عن السؤال 06:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** نستخدم استبيانات واستطلاعات رأي لقياس الوعي والتفاعل.

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** نقيس التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعدد المشاركين في الفعاليات.

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** نعتمد على الملاحظات الميدانية وتقييم المشاركين في الأنشطة.

السؤال 07: ما هي المؤشرات التي تعتمدون عليها لتقييم نجاح الحملات التوعوية؟

الهدف من السؤال 07: تحديد المؤشرات المستخدمة لقياس نجاح الحملات التوعوية.

الإجابة عن السؤال 07:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** مستوى التفاعل، وعدد المشاركين، وردود الفعل الإيجابية.

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** التغير في عدد الجرائم الإلكترونية المسجلة، والزيادة في طلبات المساعدة والاستشارات.

[1] مقابلة مع ممثل عن مديرية الأمن العمومي، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 17 مارس 2024.

[2] مقابلة مع ممثل عن مصلحة العلاقات العامة ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 18 مارس 2024

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** عدد المنشورات والمطويات الموزعة، والمشاركة في الفعاليات.

السؤال 08: هل هناك أي استراتيجيات أثبتت نجاحًا أكبر من غيرها؟ ولماذا؟

الهدف من السؤال 08: التعرف على الاستراتيجيات الأكثر فعالية والأسباب التي جعلتها ناجحة.

الإجابة عن السؤال 08:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كان الأكثر فعالية نظرًا لانتشاره الواسع بين الشباب [1].

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** الحملات الميدانية أثبتت نجاحًا كبيرًا لأنها تتيح التفاعل المباشر مع الجمهور [2].

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** تنظيم ورش العمل والندوات كان له تأثير كبير في زيادة الوعي والفهم العميق للمخاطر [3].

❖ **التعليق على نتائج المحور الثاني :**

تعكس النتائج فعالية الاستراتيجيات المتبعة في زيادة وعي الجمهور، حيث لوحظ ارتفاع في مستوى التفاعل والوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية.

استخدمت المصلحة مؤشرات مختلفة لقياس الفعالية، منها التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في الفعاليات الميدانية. الحملات الميدانية ووسائل التواصل الاجتماعي كانت الأكثر نجاحًا، مما يشير إلى أهمية التفاعل المباشر والتواصل الرقمي في نشر الوعي. تُظهر هذه النتائج أن الاستراتيجيات المتعددة والمتكاملة تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التوعية.

[1] مقابلة مع ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر، بتاريخ 14 مارس 2024.

[2] مقابلة مع ممثل عن مديرية الأمن العمومي، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 17 مارس 2024.

[3] مقابلة مع ممثل عن مصلحة العلاقات العامة ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 18 مارس 2024.

جدول فعالية إستراتيجيات الإعلام الأمني للشرطة الجزائرية

الإستراتيجية	مؤشر الفعالية	الفعالية
التعاون مع وسائل الاعلام (التلفزيون والإذاعة)	مدى وصول الجمهور	متوسطة
	عدد المشاهدين والمستمعين	
	تفاعل المستمعين والمشاهدين	
	عدد التبليغات	
إستخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي	عدد المتابعين	متوسطة
	التعليقات	
	المشاركات	
	التفاعلات	
الحمـلات التحسيسية	عدد المطويات الموزعة	عالية
	عدد الحضور والتغطية الجغرافية	
	عدد الأسئلة والاستفسارات	
	التفاعل والتغذية الراجعة الفورية	
الندوات والملتقيات	عدد المشاركين	عالية
	التغذية الراجعة من المشاركين	
	التطبيق العملي للمعلومات	
	التقييم الفوري	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج المقابلة

تحليل نتائج المحور الثالث: التحديات التي تواجه الإعلام الأمني في التوعية بمخاطر الجريمة الالكترونية

السؤال 09: ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه مصلحة الإعلام الأمني في تنفيذ برامج التوعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية؟

الهدف من السؤال 09: تحديد التحديات الأساسية التي تواجه تنفيذ برامج التوعية.

الإجابة عن السؤال 09:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:**[1] صعوبة الوصول إلى بعض فئات المجتمع.

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:**[2] تحديات تقنية وتكنولوجية تتعلق بالبنية التحتية.

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:**[3] مقاومة التغيير وصعوبة تغيير السلوكيات والعادات.

السؤال 10: كيف تؤثر هذه التحديات على فعالية حملاتكم التوعوية؟

الهدف من السؤال 10: فهم تأثير التحديات على فعالية الحملات التوعوية.

الإجابة عن السؤال 10:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** تؤدي إلى تقليص حجم الحملات والتأثير على جودتها أحيانا.

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** تحد من القدرة على التحليل والتقييم الدقيق للحملات.

[1] مقابلة مع ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال ، المديرية العامة للأمن الوطني، بتاريخ 14 مارس 2024.

[2] مقابلة مع ممثل عن مديرية الأمن العمومي، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 17 مارس 2024.

[3] مقابلة مع ممثل عن مصلحة العلاقات العامة ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر، بتاريخ 18 مارس 2024.

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** تؤدي إلى انخفاض التفاعل وتحد من الوصول إلى جميع الفئات المستهدفة.

السؤال 11: هل هناك تحديات محددة تواجهكم في استخدام التكنولوجيا الحديثة في حملات التوعية؟

الهدف من السؤال 11: تحديد التحديات التقنية التي تعترض استخدام التكنولوجيا في التوعية.

الإجابة عن السؤال 11:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:**[1] نعم، نقص الخبرة التقنية وصعوبة مواكبة التحديثات التكنولوجية

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:**[2] تحديات تتعلق بالأمان والخصوصية في استخدام الإنترنت.

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:**[3] تكلفة التكنولوجيا الحديثة وصعوبة التدريب عليها.

السؤال 12: كيف تتعاملون مع الموارد اللازمة لتنفيذ برامج التوعية؟

الهدف من السؤال 12: معرفة الحلول المتبعة في التعامل مع الموارد المتوفرة.

الإجابة عن السؤال 12:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** نبحث دائما عن حلول مبتكرة .

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** نستخدم الموارد المتاحة بأكبر قدر من الكفاءة

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** نعتمد أيضا على التعاون مع الجهات الأخرى.

[1] مقابلة مع ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر، بتاريخ 14 مارس 2024.

[2] مقابلة مع ممثل عن مديرية الأمن العمومي، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 17 مارس 2024.

[3] مقابلة مع ممثل عن مصلحة العلاقات العامة ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر، بتاريخ 18 مارس 2024.

❖ **التعليق على نتائج المحور الثالث :**

من خلال تحليل نتائج إجابات المحور الثالث يتبين وجود تحديات جوهرية تواجه مصلحة الإعلام الأمني، منها التحديات التقنية، وصعوبة تغيير السلوكيات والعادات.

تؤثر هذه التحديات على فعالية الحملات، حيث تقلل من حجم الأنشطة وجودتها وتحد من القدرة على الوصول إلى جميع الفئات المستهدفة. بالرغم من ذلك، تستخدم المصلحة حلولًا مبتكرة وتبحث عن دعم من مختلف القطاعات للتغلب على هذه التحديات. ومنه فإن هذا يؤشر على الحاجة إلى تحسين الموارد والتكنولوجيا لتعزيز فعالية الإعلام الأمنيللتوعية والوقاية من مخاطر الجريمة الالكترونية.

تحليل نتائج المحور الرابع: تحسين جهود الإعلام الأمني

السؤال 13: ما هي الاقتراحات المناسبة لتحسين جهود الإعلام الأمني في التوعية والوقاية من مخاطر الجريمة الإلكترونية؟

الهدف من السؤال 13: جمع اقتراحات لتحسين جهود الإعلام الأمني.

الإجابة عن السؤال 13:

– **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:**[1] مواصلة التدريب المستمر المتجدد للعاملين وتوسيع نطاق الحملات التوعوية وزيادة التفاعل مع الجمهور.

–**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:**[2] الإستمرار في استخدام تقنيات تحليل البيانات المتقدمة لتوجيه الحملات بشكل أفضل.

[1]مقابلة مع ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر، بتاريخ 14 مارس 2024.

[2]مقابلة مع ممثل عن مديرية الأمن العمومي، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 17 مارس 2024.

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:**[1] تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني والمؤسسات التي تقدم خدمات الكترونية .

السؤال 14: كيف يمكن تعزيز التعاون بين مصلحة الإعلام الأمني والجهات الأخرى؟

الهدف من السؤال 14: فهم كيفية تعزيز التعاون مع الجهات المختلفة لتحسين جهود التوعية.

الإجابة عن السؤال 14:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** إنشاء شراكات مستدامة مع وسائل الإعلام ومختلف المؤسسات التقنية.

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** تكثيف تبادل البيانات والمعلومات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية.

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** رفع تنظيم فعاليات مشتركة وتبادل الخبرات والتجارب.

السؤال 15: ما هي البرامج التدريبية أو التطويرية التي تقترحونها لتعزيز مهارات العاملين في مصلحة الإعلام الأمني؟

الهدف من السؤال 15: تحديد البرامج التدريبية التي يمكن أن تعزز مهارات العاملين في مجال الوقاية والتوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية .

الإجابة عن السؤال 15:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:**[2] مواصلة الدورات التدريبية المتجددة في استخدام وسائل الإعلام الحديثة والتقنيات الرقمية.

[1] مقابلة مع ممثل عن مصلحة العلاقات العامة ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر، بتاريخ 18 مارس 2024.

[2] مقابلة شخصية مع ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر، بتاريخ 14 مارس 2024.

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** استمرار البرامج التدريبية في تحليل البيانات وتكنولوجيا المعلومات[1].

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** ورش عمل في العلاقات العامة وإدارة الأزمات [2].

السؤال 16: هل هناك تقنيات أو وسائل جديدة تخططون لاستخدامها في حملات التوعية المستقبلية؟

الهدف من السؤال 16: إستكشاف التقنيات والوسائل الجديدة المخطط لاستخدامها في حملات التوعية المستقبلية.

الإجابة عن السؤال 16:

- **ممثل عن المصلحة الاعلام والاتصال:** نعم، نعمل لاستخدام الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر لتحليل البيانات وتحديد الفئات المستهدفة بدقة أكبر وتقديم تجارب تعليمية تفاعلية [3].

-**ممثل عن مديرية الأمن العمومي:** نعم، نحن نعمل على تطوير أنظمة تحليل بيانات متقدمة لتقييم فعالية الحملات بشكل مستمر وتحسين استراتيجياتنا بشكل مستمر

-**ممثل عن مصلحة العلاقات العامة:** نعم، نعمل على تعزيز استخدام مختلف وسائل التواصل الاجتماعي لتغطية الفعاليات والندوات التوعوية والحملات التحسيسية بشكل أوسع لزيادة التفاعل مع الجمهور وتقديم نصائح فورية للوقاية من مخاطر الجريمة الالكترونية.

❖ **التعليق على نتائج المحور الرابع:**

أشارت المقابلات في المحور الرابع إلى عدة اقتراحات لتحسين جهود الإعلام الأمني، مثل التدريب المستمر، واستخدام تقنيات تحليل البيانات، وتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني.

[1] مقابلة مع ممثل عن مديرية الأمن العمومي، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر ، بتاريخ 17 مارس 2024.

[2] مقابلة مع ممثل عن مصلحة العلاقات العامة ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر، بتاريخ 18 مارس 2024.

[3] قابلة شخصية مع ممثل عن مصلحة الإعلام والإتصال ، المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر، بتاريخ 14 مارس 2024.

التعاون المستدام مع وسائل الإعلام والمؤسسات التقنية، وتبادل البيانات مع المؤسسات الأكاديمية، وتنظيم الفعاليات المشتركة، ما يمكن أن يعزز من فعالية الجهود التوعوية.

إضافة إلى التوجه المستقبلي الواعد لمصلحة الإعلام الأمني في اعتماد تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهو يمكن أن يعزز من دقة الحملات التوعوية وفعاليتها وتقديم تجارب تعليمية تفاعلية. ومنه فإن هذا يؤشر الى التزام مصلحة الإعلام الأمني للشرطة الجزائرية بمواكبة التطورات التكنولوجية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال التوعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية.

4-النتائج العامة للدراسة

بعد إجراء الدراسة لموضوع دور الإعلام الأمني في التوعية بمخاطر من الجريمة الإلكترونية – الشرطة الجزائرية أنموذجا – وبعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

1- تتبنى مصلحة الإعلام الأمني في الشرطة الجزائرية استراتيجيات متعددة للتوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية، تشمل استخدام وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون والراديو، بالإضافة إلى الوسائل الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية. يتم أيضًا تنظيم ورش عمل وندوات توعوية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني وتُظهر هذه الاستراتيجيات تعددية في الوسائل المستخدمة للوصول إلى جمهور واسع ومتنوع.

2- حققت استراتيجيات الإعلام الأمني المستخدمة زيادة ملموسة في وعي الجمهور بمخاطر الجرائم الإلكترونية. وتم قياس الفعالية من خلال مؤشرات متعددة مثل التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي، مشاركة الجمهور في الفعاليات الميدانية. النتائج أظهرت أن الحملات الميدانية ووسائل التواصل الاجتماعي كانت الأكثر نجاحًا في تحقيق أهداف التوعية، مما يؤكد أهمية التفاعل المباشر والتواصل الرقمي في نشر الوعي.

3- تواجه مصلحة الإعلام الأمني عدة تحديات تؤثر على فعالية برامج التوعية، تشمل التحديات التقنية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وصعوبة تغيير سلوكيات الجمهور المستهدف. تعيق هذه التحديات القدرة على تنفيذ برامج توعوية شاملة وفعالة، إلا أن المصلحة تعمل على التغلب عليها من خلال البحث الدائم عن تطوير حلول مبتكرة.

4- تشمل الاقتراحات لتحسين جهود الإعلام الأمني مواصلة التدريب المستمر للعاملين،

استخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتحسين حملات التوعية واستخدام برامج تحليل البيانات لتحديد الفئات المستهدفة بدقة أكبر ، وتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني لتعزيز فعالية الجهود التوعوية .

5-توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة النظرية والميدانية، وتفعيلاً لدور الإعلام الأمني في التوعية والوقاية من الجريمة الإلكترونية، توصي الباحثة بما يلي:

- تعزيز الشراكة بين المصلحة المركزية للاتصال والصحافة والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني، من خلال تنظيم ندوات وورشات مشتركة لتعميق الوعي بمخاطر الجريمة الإلكترونية.

- العمل على التطوير المستمر للكوادر العاملة في الاعلام الأمني عبر برامج تدريبية متخصصة تُراعي خصوصية المحتوى الأمني الرقمي وتطوره المستمر، مع الاهتمام بتقنيات التحليل والتفاعل مع الجمهور.

- توظيف وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية أكبر، من خلال حملات رقمية مبتكرة، تُركز على الفئات الأكثر استخدامًا للفضاء الإلكتروني، خاصة فئة الشباب.

- دمج التوعية القانونية بالعقوبات ضمن الخطاب الإعلامي الأمني، بأسلوب مبسط وفعّال، يُسهم في تعزيز الوقاية من الجريمة الإلكترونية عبر الردع القانوني الواعي.

– الاستثمار في تقنيات الإعلام الرقمي الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات السلوكية، لتوجيه الحملات التوعوية بدقة واستباق الجرائم الرقمية.

–إعادة هيكلة المحتوى الإعلامي التقليدي ليكون أكثر جذبًا وفعالية، مع تنويع وسائطه بما يتماشى مع مختلف فئات الجمهور.

– تعزيز ثقافة التبليغ لدى المواطن، عبر حملات مستمرة توضح آليات التبليغ وحماية المبلّغين، ما يعزّز من فعالية الرقابة المجتمعية والمساهمة في مكافحة الجريمة الإلكترونية.

الخاتمـة

الخاتمة

لقد باتت الجريمة الإلكترونية في عصرنا الرقمي المتسارع تشكل تهديداً خطيراً وعابراً للحدود للمجتمعات والأفراد على حد سواء .فلم يعد هذا النوع من الجرائم مجرد تهديد افتراضي، بل تحول إلى واقع ملموس يؤثر على جميع جوانب حياتنا، من معاملاتنا المالية والتجارية، إلى بياناتنا الشخصية وأمننا الوطني.

إن التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، ورغم ما يحمله من فوائد جمة، قد ساهم في خلق بيئة خصبة لنمو الجريمة الإلكترونية وتنوع أساليبها .فالمجرمون الإلكترونيون يستغلون التقنيات الحديثة وشبكات الإنترنت لتنفيذ جرائمهم، مستغلين في ذلك سهولة الوصول إلى المعلومات، وضعف الحماية الأمنية في بعض الأنظمة، وصعوبة تتبعهم وملاحقتهم عبر الحدود.

أمام هذا الواقع، لم يعد التصدي للجريمة الإلكترونية مجرد خيار، بل ضرورة ملحة لحماية مجتمعاتنا ومصالحنا .وفي هذا السياق، يضطلع الإعلام الأمني بدور حيوي في التوعية بمخاطر هذه الجرائم والوقاية منها، وذلك من خلال نشر المعلومات الصحيحة وتوعية الجمهور وتوجيهه نحو السلوكيات الآمنة.

ومن خلال هذه الدراسة، التي استهدفت تحليل دور الإعلام الأمني في التوعية والوقاية من مخاطر الجريمة الإلكترونية، مع التركيز على الشرطة الجزائرية كنموذج، توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة، من بينها:

– يلعب الإعلام الأمني دوراً محورياً في تعزيز الوعي العام بمخاطر الجريمة الإلكترونية، وتزويد الأفراد بالمعرفة والأدوات اللازمة لحماية أنفسهم وممتلكاتهم من هذه الجرائم.

– تبذل الشرطة الجزائرية جهوداً مقدرة في مجال التوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية، من خلال استخدام مختلف الوسائل الإعلامية وتنظيم حملات توعية للجمهور.

– تواجه جهود التوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية بعض التحديات، مثل نقص الموارد وقلة المتخصصين في هذا المجال، بالإضافة إلى التطور المستمر في أساليب الجريمة الإلكترونية.

في الختام، يمكن القول إن الإعلام الأمني يلعب دوراً حاسماً في التصدي لمخاطر الجريمة الإلكترونية، وأن تعزيز هذا الدور يتطلب تضافر جهود مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات الأمنية

والإعلامية والتعليمية، بالإضافة إلى أفراد المجتمع أنفسهم .ومن خلال التعاون والتنسيق، يمكننا تحقيق مجتمع أكثر أمناً وسلامة في مواجهة التحديات المتزايدة التي تفرضها الجريمة الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1.امير فرج يوسف، الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009

2.بسام عبد الرحمان المشاقبة، الاعلام الأمني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012

3.الجبور محمد ، الوسيط في قانون العقوبات ، القسم العام ، جار وائل ، د. ط، عمان ، 2012

4.الحارث عبد الحميد، علم النفس الأمني، الدار العربية للعلوم، ط1، لبنان، 2006، ص87

5.ذوقان عبيدات وآخرون ،البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه ،دار المجد لاوي للنشر ، ط01، عمان، 1982

6.عصمت عدلي، سيسيولوجيا التشريعات الإعلامية والاعلام الأمني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص236

7.علي بن فايز الجحني، تطور الإعلام الأمني وإستراتيجياته، (د ط) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000

8.علي فايز الجحني، الاعلام الأمني والوقاية من الجريمة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014

9.محمد العربان ،الجرائم المعلوماتية ،جامعة الإسكندرية ،دار الجامعة الجديد للنشر ،الإسكندرية، 2004

10. محمد عبيدات وآخرون ،منهجية البحث العلمي ،القواعد والمراحل والتطبيقات ،عمان ،دار وائل للطباعة والنشر، ط02، 1999

11. مراد عبد الفتاح ،دور الكمبيوتر في مجال ارتكاب الجرائم الالكترونية شرح جرائم الكمبيوتر والانترنيت ،القاهرة، دار الكتب والوثائق المصرية

12. معوض عبد الغني وآخرون ، الأسس العلمية لكتابة رسالة ماجستير ودكتوراه ، مكتبة أنجلو المصرية ،القاهرة، ط2، 1992

13. منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة و التوزيع، عمان، 2007

14. موريس أنجرس ,منهجية البحث العلمي في العلوم الإسلامية ,ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون ،دار القصبة للنشر ، ط02، الجزائر، 2004-2006

15. وردة نائلة عادل ،جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2012.

16. بدر الدين خلاف، «التنظيم القانوني للجريمة المعلوماتية في الجزائر»، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد السادس، العدد الثاني، جوان 2021

المجلات والمقالات والملتقيات

1.أديب محمد خضور، خصائص الإعلام الأمني وإنعكاساتها على تحرير المواد الإعلامية الخرطوم: الندوة العلمية للإعلام والأمن، 2005

2.أسمهان بوضياف ،الجريمة الالكترونية والإجراءات التشريعية لمواجهتها في الجزائر ،المسيلة ،العدد11، 2018

3.بقار مونيرة، تصميم وبناء أدوات البحث العلمي، مطبوعة علمية تخصص النشاط البدني الرياضي التربوي، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص19

4.سعاد بومدين، الإعلام الأمني ودوره في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، العدد01، 2020

5.الشهراني سعد بن علي الإنحراف االفكري وأثره على الأمن الوطني والجماعي لدول مجلس التعاون الخليج العربي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,2005

6.شوقي عبد الكريم، صفحات من تاريخ الشرطة الجزائرية، مطبوعة منشورة بالمتحف المركزي للشرطة الجزائرية، الجزائر

7.عبد العزيز بن صقر الغامدي، فاعلية الاعلام في تحقيق رسالة الشرطة، مقدمة في حلقة علمية حول أسس الامن الإعلامي، منعقدة خلال الفترة من 19الى 23 اوث 2007، دبي

8.عبد الله بن سعود السراني، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012

9.عبد الله بن سعود بن محمد السراني و عقيد مظلي ،دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة ، بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الفترة 11-2011/07/13

10. فضيلة عاقلي ، الجريمة الالكترونية وإجراءات مواجهته في التشريع الجزائري ، المؤتمر الدولي حول الجرائم الالكترونية المنعقد في 24-25 مارس 2017 بطرابلس، لبنان، مركز جيل للبحث العلمي، 2014، ص133

11. محمد السعيد زناتي واحمد بنيني، دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها .مجلة التحولات . العدد الأول، جامعة ورقلة، 2019

12. نبيلة هبة هروال ،الجوانب الإجرامية لجرائم الانترنيت في مرحلة جمع استدلالات ،دراسة مقارنة ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2013

13. عبد الله بن سعد الهيدب، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة: دراسة تطبيقية على المجلات الأمنية الصادرة بمدينة الرياض، 1999.

14. ذياب موسى البداينة، «الجرائم الإلكترونية: المفهوم والأسباب»، ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي حول الجرائم، عمان – الأردن، سبتمبر 2014.

15. سعيدة بعرة، الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، 2016/2015.

رسائل ومذكرات التخرج

1.احمد مسعود مريم ،آليات مكافحة جرائم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ضوء القانون، 04/09رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قانون جنائي ورقلة، 2013

2.إيهاب ربحي الغصيب أحمد،اثر الإعلام الأمني على أداء العاملين في الأجهزة الأمنية في قطاع غزة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال ،الجامعة الإسلامية بغزة ،عمادة الدراسات العليا ،كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال سنة 2012

3.البشري علي بن هادي بن معيض، دور الحاسب الآلي في التطوير التنظيمي لتجربة الدوريات الأمنية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1998

4.القحطاني بدر بن خالد حزام، دور الاعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات، رسالة ماجستير، جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005

5.ماجد بن حمود العبيد، دور الإعلام الأمني في الحصول على الخدمة الأمنية من جوازات الرياض، رسالة ماجستير ,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، 2010

6.المشاري عبد الله بن سعد ، معوقات التطور التنظيمي من وجهة نظر القيادات العليا في شرطة منطقتي الرياض، رسالة ماجستير . الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2002

مواقع الأنترنت

1.روان بنت عطية الله ،الجرائم السيبيرانية ،المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات،العدد24 ، 2020، على الرابطwww.eimj.org.com

2.سعيد بن سالم وآخرون ،الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها ،مجمع البحوث والدراسات ،أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ،نزوى ،سلطنة عمان، 2015-2016، على الرابط www.noor-book.

3.نهلا عبد القادر المومن ،الجرائم المعلوماتية ، الرياض ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، على الرابط www.noor book.com-

قائمة الملاحـــق

1.دليل المقابلة

مقدمة:

تشكر لكم إتاحة الفرصة لإجراء هذه المقابلة التي تهدف من خلالها إلى جمع معلومات حول دور مصلحة الإعلام الأمني للشرطة الجزائرية في الوقاية والتوعية من مخاطر الجريمة الإلكترونية.

ستساعدنا إجاباتكم في فهم أفضل للاستراتيجيات المتبعة والتحديات والفعالية المتعلقة بدور الإعلام الأمني في مجال الوقاية من الجريمة الالكترونية وسبل تحسين كل هذه الجهود

معلومات عامة:

-ممثل عن مصلحة الاعلام والاتصال.

-ممثل عن مديرية الأمن العمومي

-ممثل عن مصلحة العلاقات العامة

المحاور الرئيسية وأسئلة المقابلة:

المحور الأول :استراتيجيات الإعلام الأمني للوقاية والتوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية

-1-ما هي الاستراتيجيات الأساسية التي تتبعها مصلحة الإعلام الأمني في الشرطة الجزائرية للتوعية بمخاطر الجريمة الإلكترونية؟

2-كيف يتم تنفيذ هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع؟

3- ما هي الوسائل الإعلامية الأكثر استخداما في حملاتكم التوعوية؟

4- كيف يتم التعاون مع وسائل الإعلام المحلية والدولية لنشر الوعي ؟

المحور الثاني :فعالية استراتيجيات الإعلام الأمني

5- ما مدى فعالية الاستراتيجيات المستخدمة في زيادة وعي الجمهور بمخاطر الجرائم الإلكترونية؟

7- ما هي المؤشرات التي تعتمدون عليها لتقييم نجاح الحملات التوعوية؟

8-هل هناك أي استراتيجيات أثبتت نجاحًا أكبر من غيرها؟ ولماذا ؟

المحور الثالث :التحديات التي تواجه الإعلام الأمني

9- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه مصلحة الإعلام الأمني في تنفيذ برامج التوعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية ؟

10- كيف تؤثر هذه التحديات على فعالية حملاتكم التوعوية؟

11- هل هناك تحديات محددة تواجهكم في استخدام التكنولوجيا الحديثة في حملات التوعية؟

12- كيف تتعاملون مع نقص التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ برامج التوعية؟

المحور الرابع : تحسين جهود الإعلام الأمني

13- ما هي الاقتراحات التي ترونها مناسبة لتحسين جهود الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة الإلكترونية؟

14- كيف يمكن تعزيز التعاون بين مصلحة الإعلام الأمني والجهات الأخرى) مثل المؤسسات التعليمية المجتمع المدني، وسائل الإعلام؟

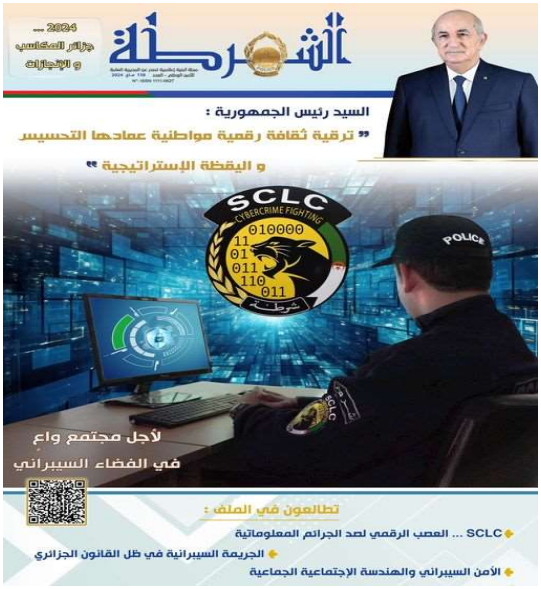
15- ما هي البرامج التدريبية أو التطويرية التي تقترحونها لتعزيز مهارات العاملين في

مصلحة الإعلام الأمني؟

16- كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تحسين استراتيجيات الإعلام الأمني؟

خاتمة

2- الصور:



لوحة رقم 01: مجلة الشرطة الصادرة القضائية لسنة 2022



الجرائم	عدد القضايا المسجلة		عدد القضايا المعالجة		فارق نسبة المعالجة (%)
	2021	2022	2021	2022	
المساس بالأشخاص عبر شبكة الأنترنت	2146	2046	1637	1626	+2,19%
المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات	371	331	222	222	+7,23%
النصب والإحتيال عبر شبكة الأنترنت	500	801	447	747	+3,85%
إستعمال الأنترنت لأغراض إرهابية	71	110	67	106	+2%
المساس بالأطفال عبر شبكة الأنترنت	39	56	35	54	+6,68%
نشر محتويات مخالفة للنظام عبر شبكة الأنترنت	994	1083	903	1033	+4,54%
بيع السلع المحظورة عبر شبكة الأنترنت	118	115	108	110	+4,13%
جرائم أخرى	161	176	115	158	+17,80%
المجموع	4400	4718	3534	4056	+5,64%

لوحة رقم 02: الحصيلة السنوية للشرطة شهر ماي 2021



لوحة رقم 03: منشور توعوي للشرطة الجزائرية من اجل الوقاية من البرمجيات الخبيثة



لوحة رقم 04: منشور يعلن اطلاق قناة للشرطة الجزائرية على واتساب ماي 2024



لوحة رقم 05: تقديم دروس توعية بإحدى من قبل الشرطة الجزائرية



لوحة رقم 06: حملة تحسيسية ميدانية للشرطة الجزائرية



لوحة رقم 07: ممثل عن الشرطة الجزائرية رفقة ممثل عن الدرك الوطني يتشاركون نفس البرنامج الإذاعي ببومرداس للتوعية



لوحة رقم 08: صورة لشرطي يشرح مزايا تطبيق ألو شرطة لأحد المواطنين حلال الأيام المفتوحة

فهرس المحتويات

خطة الدراسة

مقدمة

الإطار المنهجي للدراسة

1. إشكالية الدراسة.....10
2. تساؤلات الدراسة.....11
3. أهداف الدراسة.....11
4. أهمية الدراسة.....12
5. منهج الدراسة وأدواتها.....13
6. تحديد المصطلحات.....16
7. الدراسات السابقة.....18

الإطار النظري للدراسة

الإعلام الأمني والجريمة الإلكترونية

8. ماهية الإعلام الأمني.....29
- مفهوم الإعلام الأمني 29
- خصائص الإعلام الأمني.....30
- مصادر الاعلام الأمني وأهدافه.....32
- أركان الاعلام الأمني واستراتيجيته.....34
9. ماهية الجريمة الإلكترونية.....37
- مفهوم الجريمة الإلكترونية وتطورها.....37
- خصائص الجريمة الالكترونية 40
- أنواع الجريمة الإلكترونية.....43

10. آليات الإعلام الأمني في مكافحة الجريمةالإلكترونية.....49

- أساليب الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة الإلكترونية.....49
- إستراتيجيات الإعلام الأمني للحد من الجريمة الإلكترونية.....50
- المعوقات التي تحد من فاعلية الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة الالكترونية.....53

11. الإعلام الأمني والأطر المؤسساتية والعلمية في مكافحة الجريمة الإلكترونية بالجزائر 56

- حملات الاعلام الأمني.....56
- الأجهزة المختصة في متابعة الجريمة الالكترونية في الجزائر.....58
- الحلول العلمية في مكافحة الجريمة الالكترونية.....61

الإطار التطبيقي للدراسة

12. لمحة عن الشرطة الجزائرية.....65

13. تحليل نتائج المقابلة.....71

13. النتائج العامة للدراسة.....84

14. توصيات الدراسة.....85

15. الخاتمة.....88